منهما داخل في الوجود قال الفاضل الشارح اعلم انه يجب علينا
ان نفسر هذا الموضع اولا ثم نبين احتياج الحجة المذكورة في هذه
الاشارة اليه ثانيا فانه قد يتوهم انه اذا اسقط هذا القدر من
البين وضم ما قبله الى ما بعده فانه يتم هذه الحجة وعلى هذا التقدير
يكون ذكره في اثناء الحجة لغوا اما التفسير فهو ان المراد من قوله
على انها معلولة من جنس ما لا يباين ذاته ذات العلة هو ان الهيولى
لو كانت معلولة للصورة لكانت من المعلولات التي لا تكون مباينة
عن العلة فان المعلول قد يكون مباينا عن العلة مثل العالم مع
الباري تعالى وقد يكون ملاقيا لها مثل مسئلتنا هذه فان
الهيولى على ان تكون معلولة للصورة لم تكن مباينة عنها بل كانت
محلا لها فانه ليس يستبعد ان يكون الشيء علة لوجود شيء ويكون
حقيقة تلك العلة تقتضي ان تصير حالة في ذلك المعلول فتكون
الصورة علة لوجود الهيولى وتكون ايضا علة لحكم آخر وهو صيرورتها
حالة في ذلك المحل وقوله وان كان ايضا ليس من احوال المعلولة
لماهيته فان لوازم المعلولة قسمان كل قسم منهما داخل في
الوجود فالمراد منه ان الهيولى وان لم تكن من الاحوال المعلولة
لماهية الصورة الا انه لا يجب ان تكون مباينة عن ذات الصورة
لان المعلولات المقارنة لعللها قد تكون معلولات لماهية العلة
مثل الفردية للثلاثة وقد تكون معلولات لوجودها مثل مسئلتنا

تقديره

هذه اقول ان الشيخ لا يذهب الى ان الهيولى معلولة لوجود الصورة
التي تزول مع بقاء الهيولى وليس ايض مراده بقوله فان اللوازم
المعلولة قسمان ان المعلولات المقارنة قد تكون معلولات
للوجود بل مراده ان المعلولات بحسب القسمة العقلية قسمان
مقارنة للعلل ومباينة لها كما ذكره ايض هذا الفاضل قبل هذا
وكل واحد من القسمين حاصل موجود وذلك لانه قال في الشفاء
في الفصل الرابع من ثانية الالهيات في مثل هذا الموضع بهذه
العبارة يجوز ان يكون بعض اسباب وجود الشيء انما يكون عند
وجود شيء يكون مقارنا للذات وبعض اسباب وجود الشيء انما
يكون عند وجود شيء مباينا للذات فان العقل ليس ينقبض
عن تجويز هذا ثم البحث يوجب وجود القسمين جميعا هذا ما ذكره
في الشفاء ويظهر منه انه اراد بقوله هنا فان اللوازم المعلول
المعلولة قسمان ذلك التجويز العقلي واراد بقوله وكل قسم منهما
داخل في الوجود ان البحث يقتضي وجود القسمين جميعا في
الخارج قال واما بيان ان الشيخ لم اذا ذكر هذا الفصل في اثناء
هذه الحجة فالذي عندي ان الحجة التي يريد الشيخ ان يذكرها هنا
لا تعلق لها بهذا الكلام اصلا بل لوضع ما قبل هذا الكلام الى ما
بعده لتتم الحجة بل هذا الكلام انما يصلح جوابا عن كلام يصلح ان
يستدل به على ان الصورة ليست علة للهيولى وذلك الكلام هو

ان يقال الصورة اذا كانت حالة فى الهيولى والحال محتاج الى المحل
فالصورة محتاجة الى الهيولى فيستحيل ان يكون الصورة علة لها
لاستحالة الدور فيقال لهذا المستدل لم لا يجوز ان تكون الصورة
علة لوجود الهيولى ثم انه يجب حلولها فى الهيولى لا لان الصورة
تكون محتاجة الى الهيولى بل لان الهيولى بعد وجودها تصير علة
لثبوت صفة للصورة وهى صيرورتها حالة فيها او لان الصورة
علة لحلولها فى الهيولى ويكون اقتضائها لثبوت هذا الحكم لنفسها
مشروطا بوجود الهيولى فتكون الهيولى مع كونها محلا للصورة
معلولة لوجود الصورة الا انها لا تكون مباينة عن ذات العلة
فهذا الكلام يصلح جوابا عن هذا الاستدلال ولعل الشيخ انما
اورده فى هذا الموضع لانه لما قال الصورة لو كانت علة لوجود
الهيولى لكانت الاشياء التى هى علل الصورة سابقة بالذات على
الهيولى حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة وجود الهيولى
استشعر ان يقال له ههنا اذا كانت الهيولى محلا للصورة فاى
حاجة بك الى هذه الحجة الدقيقة على انها ليست معلولة للصورة
بل يكفيك ان تقول الحال محتاج الى المحل والمحتاج الى الشىء الذى
لا يكون علة لذلك الشىء فلما توقع هذا الاعتراض ههنا ذكر
ما تبين به ضعف هذا الكلام ثم انه عاد بعد ذلك الى تتميم الحجة
التى ابتدائها فهذا ما عندى فى هذا الموضع اقول هذا الكلام

لايناسب ماذكره الشيخ في هذا الموضع بل الواجب ان يقال ان الشيخ
لماذكران الصورة لوقدر انها علة مطلقة للهيولى لوجب ان تكون
الصورة بنفسها مع جميع علل ماهيتها ووجودها او تشخصها
سابقة بالوجود على الهيولى حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة
الموجودة المحصلة في الخارج وجود الهيولى التي هي معلولة لها
اوحتى يكون بعد ذلك للصورة وجود محصل في الخارج مغاير
لوجود الهيولى المعلولة بحسب الروايتين جميعا اشار قبل الخوض
في بيان استحالة ذلك الى ان هذا التقدير مما يمتنع تحققه في هذا
الموضع فان الهيولى وان كانت معلولة للصورة فهي غير متباينة
عن الصورة والمعلول المقارن لايتاخر عن وجود العلة المتشخصة
اي لايمكن تحصل العلة في الخارج بدونه لان العلة اذا سبقت
بوجودها سبقت بما يقارن وجودها فكيف تسبق على ما يقارن
وجودها وانما اشار الى ذلك بقوله على انها معلولة من جنس ما لا
تباين ذات العلة اي مع انها معلولة غير مباينة الذات عن
ذات العلة فكانه قال لو قدرنا تقدم الصورة بوجودها على الهيولى
مع ان هذا التقدير غير صحيح للزم عنه محال آخر وذلك هو المحال
آخر وذلك هو المحال الذي ساق البرهان اليه وهو كون الهيولى
متقدمة على نفسها بمراتب ثم ان الشيخ استشعر ان يقال المعلول
المقارن يجب ان يكون معلولا للماهية لا للوجود لانه لا يجوز

ان

ان يكون الشيء معلولا للوجود ومقارنا له في الوجود بل قد يكون
الشيء معلولا للماهية ومقارنا للوجود كالفردية للثلاثة وليس
الامر ههنا كذلك فان الهيولى ليست معلولة لماهية الصورة
مطلقا فنبه بقوله وان كان ايض ليس من احوال المعلول لماهية
على ان المعلول المقارن لا يجب ان يكون معلولا لنفس الماهية
في جميع الصور بل قد يكون معلولا لعلة قد تكون الماهية جزءا
منها او شريكة لها كما ذهبنا اليه ههنا فيكون معنى كلامه وان كان
ذات الهيولى ليس من الاحوال المعلولة لذات الصورة فهو ايض
معلول مقارن فلا يصح تقدم الصورة بالوجود عليه ثم انه لما
وصف المعلولات بانها قد تكون غير مباينة ولم يكن شيء من
جنس هذا الكلام مذكورا فيما مر من الكتاب اشار الى امكان
وجود الصنفين من المعلولات اعني المقارنة والمباينة في الذهن
وفي الخارج معا بقوله فان اللوازم المعلولة قسمان كل قسم منهما
داخل في الوجود ولما فرغ من هذا البيان تمم البرهان فظهر
من هذا البيان ان هذا الكلام ليس لغوا ولا زيادة كما ظن هذا
الفاضل وان الجمل المذكورة متعلقة به لانه يوكدها وتبين حقيقة
الحال في هذه المسئلة قوله ولكن قد علم ان التناهي والتشكل
من الامور التي لا توجد الصورة الجسمية في حد نفسها الا بهما
او معهما قال الفاضل الشارح معناه ما مر في المقدمة الثالثة

وقد تبين ان الهيولى سبب لذينك قال ومعنا امر في المقدمة
الرابعة قوله فتصير الهيولى سببا من اسباب ما به او معه تتم
وجود الصورة السابقة بتتمة وجودها للهيولى وهذا مح فقد
اتضح انه ليس للصورة ان تكون علة للهيولى او واسطة على الاطلاق
وهذا بيان الخلف وقد نبه بقوله ما به او معه تتم وجود الصورة
ان التناهي والتشكل كانا مما به يتم وجود الصورة لا ماهيتها فهما
غير متاخرين عما هو متمم وجود الصورة كما ذهبنا اليه والباقي
طاهر وهم وتنبيه او لعلك تقول اذا كانت الهيولى محتاجا
اليها في ان يستوى للصورة وجود سابقة فيكون الجواب ان [فقد صارت الهيولى علة للصورة]
نقض بكونها محتاجا اليها في ان يستوى للصورة وجود بل رضينا
بالاجمال على انها محتاج اليها في وجود شيء توجد الصورة به
او معه ثم تلخيص ما بعد هذا يحتاج الى الكلام المفصل قال
الفاضل الشارح هذا سوال على الفصل السابق وهو انكم قلتم ان
الصورة لا يستوى لها وجود الا بالتناهي والتشكل او معهما وهما
محتاجان الى الهيولى فيلزم ان تكون الصورة محتاجة الى الهيولى
بوجه ما وجوابه ليس كل ما احتاج الشيء اليه وجب ان يكون علة
للشيء بل قد يكون وقد لا يكون وتلخيص القول فيه يستدعي
تفصيلا لا حاجة بنا اليه قال ولقائل ان يقول اتقول بان الصورة
محتاجة الى الهيولى ام لا تقول فان قلت بطل قولك ان الصورة

شريكة لعلة الهيولى لانه يلزم من القولين كون الصورة متاخرة
ومتقدمة معًا وان قلت ان الصورة لا تحتاج الى الهيولى لم تكن
الهيولى متقدمة بوجه ما على الصورة فطلب تحتك السابقة
واقول انه يذهب الى ان الصورة من حيث هي صورة يكون متقدمه
على الهيولى وشريكة لعلتها ومن حيث هي متشخصة محصلة في الخارج
تكون متاخرة عن الهيولى لان الهيولى هو السبب القابل لتشخصها
وتحصلها وهذا هو المراد من قوله انا لم نقض بكونها محتاجا اليها
في ان يستوي للصورة وجود اي لم نقل هي العلة الموجوده للصورة
ولا انها العلة الفاعلة لتشخصها وتحصلها بل قضينا بالاجمال
انها تحتاج اليها في وجود شيء توجد الصورة به او معه اي
قضينا ان الصورة تحتاج الى الهيولى في وجود التناهي والتشكل
اللذين تتشخص وتحصل الصورة بهما او معهما موجوده لتكون
الهيولى قابلة لهما فاذن هي اعني الهيولى متقدمه على ذلك الشيء
وعلى الصورة المتصفة بذلك الشيء من حيث اتصافه به لا على
الصورة من حيث هي صورة ثم تلخيص ما بعد هذا الى الكلام
المفصل وهو بيان كيفية احتياج احدهما الى الآخر من غير ان
يلزم الدور على ما قلنا اشارة انت تعلم ان الصورة الجوهرية
اذا فارقت المادة فان لم تعقب بدل لم تبق المادة موجوده فمعقب
البدل مقيم للمادة لا محالة بالبدل وليس بواجب ان يقول ويقيم

اذا ان تابدل لا يكون في علا

يحتاج ص

علی ان تکون الهیولی ح

البدل ایضا بالهیولی قامت فا قامت لان الذی یقوم فیقیم مقدم
بقوامه اما بالزمان واما بالذات وبالجملة لا یمکنک ان تدیر الاقامة
یرید بیان کیفیة تقدم الصورة العنصریة علی الهیولی وامتناع
تقدم الهیولی علیها من حیث هی متقدمة علی الهیولی علی وجه
الدور قال الفاضل الشارح لما ابطل کون الصورة علة مطلقة
او واسطة للهیولی اراد ان یبطل القسم الثانی من الاقسام
الاربعة التی صدرنا الباب بها وهو ان یقال الصورة محتاجة
الی الهیولی وهذا الفصل یشتمل علی بیان ان الصورة التی
یمکن زوالها عن المادة لیست بمتاخرة فی الوجود عن الهیولی
وتقریره ان الصورة الجوهریة اذا زالت عن المادة فان لم
تحصل عقیبها فی المادة صورة اخری یکون بدلا عنها لم تبق
المادة موجودة لما مر من ان الهیولی لا تخلو عن الصورة واذا کان
کذلک فالشیء الذی عقب الصورة الزائلة بالصورة الحادثة
مقیم للمادة ای حافظ لوجود المادة بواسطة ذلک البدل ثم انه
لا یلزم من صدق قولنا ان ذلک المعقب یحفظ وجود المادة
بذلک البدل صدق ان یقول وانه یحفظ ذلک البدل بتلک
الهیولی لان الشیء ما لم یوجد لم یکن حافظا لوجود غیره فلو کانت
الهیولی مقیمة للصورة کانت تقوم اولا ثم تصیر بعد ذلک مقیمة
الصورة وقد کنا بینا ان الصورة مقیمة للهیولی فیلزم ان یکون

وجود

وجود كل واحدة منهما سابقا على وجود الاخر وهو معنى قوله وبالجملة
لا يمكنك ان تدير الاقامة قال ولقائل ان يقول هذا الفصل كالمناقض
لما مضى لان فيه بيان ان الصورة متقدمة على الهيولى ولما كانت
كذلك استحال تقدم الهيولى على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة
على امتناع كون الصورة علة للهيولى مبنية على ان الهيولى تقدما بوجه
ما على الصورة وشك آخر وهو ان قوله فمعقب البدل مقيم للمادة
لا محالة يا لبدل ليس بجيد على الاطلاق فان الجسم لا ينفك عن
اين ما وشكل ما ومقدار ما واذا كان كذلك فمتى زال اين معين او شكل
معين او مقدار معين فلا بد وان يحصل اين آخر وشكل آخر و
مقدار آخر ليكون بدلا لما مضى ثم لا يلزم ان تكون هذه الاعراض
صورا مقومة للمادة فعلمنا ان معقب البدل لا يجب ان يكون مقيما
للمادة بذلك البدل بل لو صح ذلك لكان انما يصح في بعض الاشياء
وبالبرهان واقول لما بين في هذا الفصل كيفية تقدم الصورة
على الهيولى اشار الى ان المسئلة لا تنعكس لاستحالة الدور
ولان الهيولى لو كانت مقيمة للصورة لكانت متقومة بنفسها قبل
وجود الصورة اما بالذات او بالزمان وهو محال لما مر وهذا بعينه
هو الذي اورده في بيان استحالة ان تكون الصورة علة مطلقة
للهيولى واشار اليه بقوله على انها معلولة من جنس ما لا
تباين ذاته ذات العلة كما سبق شرحه فاذن قد حصل من ذلك

استحال كون كل واحدة منهما علة للاخرى مطلقة لاستحالة
قيام كل واحدة منهما من غير الاخرى ثم انه جعل الصورة من
حيث هي الصورة سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها الفاعلية
ولم يجعل الهيولى من حيث هي هيولى سابقة على الصورة
لان الهيولى من حيث هي هيولى قابلة محضة بخلاف الصورة
فلا يمكن ان تصير فاعلا ومعطيا للوجود واما الشك الاول
الذى اورده الشارح فينحل بما ذكرناه مرارا من كيفية تقدم
احديهما على الاخرى واما الشك الثاني فليس بوارد لان امتناع
انفكاك الجسم عن اين ما انما نقتضى احتياج الجسم لا في كونه
جسما بل في وجوده وتشخصه الى الاين من حيث هو اين ما لا من
حيث هو اين معين والاين من حيث هو اين ما يحتاج الى الجسم من
حيث هو جسم ما ومن حيث هو اين معين يحتاج الى جسم معين
واما قوله ثم لا يلزم ان تكون هذه الاعراض صورا فقد يدل على
انه ظن ان الشيخ اثبت وجود الصورة بانه مقيم للمادة فقط وهذا
سهو من باب توهم العكس فان كل صورة مقيمة وليس كل
مقيم صورة بل المقيم الذى هو الصورة انما هو جوهر يقيم جوهرا
هو محله ومادته وهذه اعراض اقامت اعراضا لانها انما اقامت
اجساما ما متشخصة لا في جسميتها بل في تشخصاتها العارضة
لجسميتها ولذلك سميت مشخصات الجسم فاذن النقض بها

ليس

لان الذی ذکره ص

ليس بمتوجه واما قوله فعلمنا ان معقب البدل لا يجب ان يكون
مقيما للمادة بذلك البدل فليس بنتيجة لما ذكره لم نقيض الا كون
معقب الايون مقيما للجسم المتشخص بالايون وذلك لانا فى
اقامة المادة بالصورة اشارة ليس يمكن ان يكون شيان كل واحد
منهما نقام به الاخر حتى يكون كل واحد منهما متقدما بالوجود
على الاخر وعلى نفسه يريد بيان امتناع القسم الرابع من
الاقسام الاربعة المذكورة فى الكتاب وهو ان يكون هناك
شىء اخر يقيم كل واحد من الهيولى والصورة اما بالاخر او مع
الاخر فانه يناسب الدور المذكور فى الفصل المتقدم وبدء
بما ... اقامة كل واحد منهما بالاخر لانه اوضح فسادا ولان
الثانى راجع ايضا اليه ولفظ الكتاب ظاهر وهذا القسم هو الذى
جعله الفاضل الشارح ثالث الاقسام الاربعة التى اوردها هو
... قوله ولا يجوز ان يكون شيان كل واحد منهما نقام مع الاخر
ضرورة لانه ان لم يتعلق ذات احدهما بالاخر جاز ان يقوم كل
واحد منهما وان لم يكن مع الاخر وان تعلق ذات كل واحد منهما
بالاخر فلذات كل واحد منهما تاثير فى ان يتم وجود الاخر وذلك
مما قد بان بطلانه وهذا هو الذى تكون الاقامة فيه مع الاخر
وحمله الفاضل الشارح على القسم الرابع من الاقسام الاربعة
التى اوردها هو وهو كون كل واحد منهما غير محتاج الى الاخر

وبيان هذا القسم هو ان ذات كل واحد من الشيئين اللذين يوجد
كل واحد مع الاخر لا بد اما ان يتعلق بالاخر من حيث هو ذلك
الاخر بوجه من الوجوه او لم يتعلق به اصلاً فان لم يتعلق جاز وجود
كل واحد منهما منفرداً عن الاخر وان تعلق فلذات كل واحد منهما
تاثير ما في ان يتم وجود الاخر وهذا هو القسم الاول بعينه الذي
بان بطلانه والحاصل ان هذا القسم يرجع اما الى عدم التلازم
او الى الدور المذكور ولاجل هذا المعنى الدقيق ذكرنا من قبل ان
ان المعلولين المنتسبين الى علة واحدة اذا لم يكن بينهما ارتباط
بوجه يقتضي ان يكون بينهما تلازم عقلي لم يكن بينهما الا مصاحبة
اتفاقية فقط واعترض الفاضل الشارح بان المط هنا بيان ان
الشيئين اذا كان كل واحد منهما غنياً عن الاخر وجب صحة وجود
كل واحد منهما مع عدم الاخر وانتم ما ذكرتم عليه حجة بل ما ذكرتم
الا اعادة الدعوى وهذا الاحتمال لو لم يكن له مثال من الموجودات
لكان يحتاج في ابطاله الى البرهان فكيف وان له مثالاً من الموجودات
فان الاضافات لا توجد الا معا مع انه ليس لواحد منهما حاجة
الى الاخرى لان احدى الاضافتين لو احتاجت الى الاخرى لتاخرت
عنها فلا يكونان معا ولزم من احتياج الاخرى اليها الدور
فان قلتم هذا التلازم لا يعقل الا في الاضافات قلنا دعوى انحصاره
في الاضافات مفتقرة الى بينة والجواب ان المفهوم من كون الشيء

غنيا

غنيا عن غيره ليس الا صحة وجوده مع عدم الغير وكون البيان هو
الدعوى بعينه يدل على ان الدعوى واضح بنفسه غير محتاج
الى برهان وانما اعيد ذكره بعبارة اخرى لترتفع الالتباس اللفظي
واما المتضائفان فليس كل واحد منهما غنيا عن الاخر كما ظنه
هذا الفاضل ولا الاحتياج بينهما دائرا كما الزمه بل هما ذاتان
افادشيء ثالث كل واحد منهما صفة تسبب الاخر وتلك الصفة
هي التي تسمى مضافا حقيقيا فاذن كل واحد منهما محتاج لا في
ذاته بل في صفته تلك الى ذات الاخر وهذا لا يكون دورا ثم اذا
اخذ الموصوف والصفة معا على ما هو المضاف المشهور حدثت
جملتان كل واحدة منهما محتاجة لا في كلها بل في بعضها الى الاخرى
لا الى كلها بل الى بعضها الغير المحتاج الى الجملة الاولى فظن ان
الاحتياج بينهما دائر ولا يكون في الحقيقة كذلك فاذن ليس
التلازم بينهما على وجه لا احتياج لاحدهما الى الاخر على ما ظنه
ولا على سبيل الدور فظهر من ذلك ان المعية التي تكون بين
المتضائفين ليست من جنس ما تقدم بطلانه بل هي معية عقلية
معناها وجوب تعقلهما معا وحال الهيولى والصورة تناسب
هذه الحال من وجه وهو تعلق كل واحد منهما بالاخرى من غير
دور وتخالفه من وجه وهو كون الصورة اقدم ذاتا من الهيولى
وانما لم يكن تعلقهما تعلق التضائف لان المتضائفين لا من المتضائفين

لايمكن ان يعقلا منفردين بخلافهما ولذلك احتيج مع تعقل الصورة
البين وجودها الى اثبات الهيولى ثم ان التضايف لعرض لهما بعد
تعلقهما كما سائر انواع المضاف المشهود قوله فبقى انه اما يكون
التعلق والمعية على سواء قد تبين فيما مر ان التلازم ينقسم
الى ما يكون التعلق فيه لاحد المتلازمين بالاخر من غير عكس
والى ما يكون لكل واحد منهما بالاخر واذ بطل القسم الاخير ثبت
الاول وهو الذى قسمه الشيخ الى ثلاثة اقسام هى كون الصورة
علة او آلة وواسطة او شريكة للعلة وقد ابطل منها ايضا قسمين
وبقى واحد وهو كونها شريكة للعلة قوله وللصورة في كاسر
الفاسدة تقدم ما فيجب ان يطلب كيف هو انما خص الكاسرة الفاسدة
بالذكر لان تصور التقدم فيها مع كونها متجددة على الباقي في جميع
الاحوال ابعد وكيفية التقدم هى على ما صرح بها فى الفصل التالى
لهذا الفصل وهو انها تشارك شيئا اخر في العلية وفيها التقدم
على الهيولى من حيث هى صورة ما لا من حيث هى صورة متعينة فانها
من تلك الحيثية مستمرة الوجود كالهيولى اشارة انما يمكن
ان يكون ذلك على احد الاقسام الباقية وهو ان تكون الهيولى توجد
عن سبب اصل وعن معين بتعقيب الصور اذا اجتمعا تم وجود
الهيولى لما ابطل الاقسام المحتملة الا واحدا وهو ان الصورة جزء
العلة ثبت انه حق فصرح به في هذا الفصل واشار بقوله ذلك الى ما

اوجب

اوجب طلبه في الفصل السابق وبيّن ان الشيء الذي يشارك الصورة
في العلية ماهو وهو الذي سماه شبيها اصلا لانه المستمر الوجود المستحفظ
لوحدة العلة على ما مر وايض لانه الذي يفيد اصل وجود الهيولى من
هي بالقوة فان الصورة لاتفيد الا اخراج ذلك الوجود المستفاد
منه الى الفعل وتبقيته كما ذكرناه موجود ثالث دائم الوجود مفارق
عن المادة وعما يتعلق بها من الجسمانيات والابعاد بعض الحالات
المذكورة وقد يسمى عقلا كما سيجيء ذكره واما المعين بتعقيب
الصور فهو السبب الذي يقتضي تعقيب الصور وسماه معينا
لانه يفيد بواسطة الصور المتعاقبة المتعاقبة بقاء الهيولى
لا اصل وجودها فهو يعين السبب الاصل في اقامة الهيولى المستمرة
الوجود وقد ذهب الفاضل الشارح الى ان ذلك المعين هو الحركة
السرمدية التي تفيد للهيولى الاستعدادات المتعاقبة لقبول الصور
المتجددة المتعاقبة واقول انها ليست بكافية في تعقيب الصور
لان حصول الاستعدادات لا يكفي في وجود الشيء فان العلة
المعدة ليست من العلل الموجدة بل يحتاج فيه مع ذلك الى مفيض
لاصل وجود الصور كما ذكرهو ايض في كلامه ووجه الاحتياج اليه وهو
السبب الاصل بعينه على ما سياتي بيانه والى احوال اتفاقية من
خارج طبيعية او قسرية يتجدد بها ما يجب من القدر والشكل على
ما مر فالعلة التامة لوجود الصورة المتجددة هي مجموع ذلك والمعين

حمل على علة الصورة فينبغى ان يحمل عليها باسرها وحينئذ يكون
السبب الاصل ايض داخلا فى المعين من وجه ويحتمل ايض ان يحمل
المعين على طبيعة الصورة من حيث هى صورة ويكون تقدير الكلام
فى المعين هكذا عن سبب اصل وعن معين يحصل وجوده عن
السبب الاصل بتعقيب الصور فيكون فاعل التعقيب هو السبب
الاصل ولعله سماه اصلا لاجل انه علة بالوجهين احدهما بلا
توسط والثانى بتوسط المعين الذى هو الصورة فهو اصل
فى العلية مطلقا وعلى التقديرين جميعا فقوله اذا اجتمعا تم
وجود الهيولى يريد به اجتماع السبب الاصل والصورة من
حيث هى صورة لان العلة التامة القريبة هى مجموعهما وهو
مستمر الوجود على ما مر فاذن الصورة العاقبة شريكة للسبب
الاصل فى اقامة الهيولى بما تشارك به الصورة الزائلة وجاعلة
للمادة جوهرا غير الذى كان بالفعل بما تخالفها من الاحوال
النوعية قوله وتشخص بها الصورة وتشخصت هى ايضا بالصورة
على وجه يحتمل بيانه كلاما غير هذا المجمل قال الفاضل الشارح
لما بين كيفية تعلق وجود الهيولى بوجود الصورة اراد ان يشير
الى كيفية تشخص كل واحدة منهما بالاخرى ثم ان فيه شيئا وذلك
انا قد بينا فيما مضى ان كل نوع يحتمل ان يكون له اشخاص
كثيرة فذلك النوع انما يتشخص بالمادة فتشخص تلك المادة انكا

بمادة

٢٠٩

بمادة اخرى لزم التسلسل فزعم الشيخ ههنا ان كل واحدة منهما اعني
الهيولى والصورة تتشخص بالاخرى وهذا لا يقتضى الدور
لانا نجعل ذات كل واحدة منهما علة لتشخص الاخرى ولقايل
ان يقول ان تشخص كل واحد منهما بذات الاخر متوقف على انضمام
ذات كل واحد منهما الى ذات الاخر وانضمام ذات كل واحد منهما
الى ذات الاخر متوقف على تشخص كل واحد منهما فان المطلق غير
موجود وما ليس بموجود فلا ينضم اليه غيره ويمكن ان يجاب عن
ذلك بان تمنع هذه المقدمة فان انضمام الوجود الى الماهية لا يتوقف
على صيرورة كل واحد منهما موجودا فكذا ههنا اقول تشخص الهيولى
بذات الصورة معقول فان الهيولى تصير هذه الهيولى بعينها لاجل
صورة تعينها لا من حيث انها هذه الصورة بل من حيث انها صورة
ما كما مر واما تشخص الصورة بذات الهيولى فليس بمعقول لوجهين
الاول ان هذه الصورة لم تصر هذه الصورة بعينها لاجل الهيولى من
حيث انها هيولى ما فان هذه الصورة لا تعقل مفارقة لهذه الهيولى
ومتعلقة بها من حيث هي هيولى ما بخلاف الهيولى فانها تعقل
ان يكون هذه الهيولى وان لم تكن هذه الصورة فاذن تشخص الصورة
بالهيولى وان لم يكون من حيث هي هذه الهيولى لا من حيث هي مطلقة
والثاني ان ذات الهيولى هي حقيقة القابلية والاستعداد فكيف
تصير علة وفاعلا للتشخص بلى قد قيل ان كل نوع يحتمل ان يكون له

اشخاص فذلك النوع انما يتشخص بالمادة اى يتشخص بها من حيث
هى قابلة للتشخص فصير النوع لاجلها كثيرا لا من حيث هى فاعلة لذلك
بل الفاعل الاعراض المكتنفة لها كالوضع والاين ومتى وامثالها
المسماه بالمشخصات فظهر ان تشخص الصورة يكون بالهيولى المعينه
ومن حيث هى قابلة تشخصها وتشخص الهيولى بالصورة المطلقه
من حيث هى فاعلة لتشخصها وسقط الدور وهذه المسئلة من
غوامض هذا العلم واما قول الفاضل الشارح الشىء المطلق
غير موجود فليس بصحيح وذلك لان الشىء المطلق يمكن ان يوخذ
بلا شرط الاطلاق والتقييد ويمكن ان يوخذ بشرط الاطلاق كما
ذكره والاول موجود فى الخارج والعقل واليه نذهب ههنا والثانى
موجود فى العقل دون الخارج فاذن ليس يصح ان يقال انه غير موجود
اصلا واما الجواب بانضمام الوجود الى الماهية فغير صحيح ايضا
لانهما امران عقليان ولا يصح الحاق الامور الخارجية من حيث
وهم هى خارجية فى احكامها بالامور العقلية من حيث هى عقلية
وتنبيه اولعلك تقول لما كان كل واحد منهما يرتفع الاخر برفعه
فكل واحد منهما كالاخر فى التقدم والتاخر والذى يخلصك من
هذا اصل تحققه وهو ان العلة لحركة يدك بالمفتاح اذا رفعت
رفع المعلول لحركة المفتاح واما المعلول فليس اذا رفع العلة
فليس رفع حركة المفتاح هو الذى يرفع حركة يدك وان كان مع

بل يكون

٣١

بل يكون انما امكن رفعهما لان العلة وهى حركة يدك كانت رفعت اولا
وهما اعنى الرفعين معا بالزمان ورفع العلة متقدم على رفع
المعلول بالذات كما فى ايجابهما ووجودهما لما ثبت ان التلازم
بين الصورة والهيولى هو بسبب احتياج الهيولى الى الصورة من
حيث الذات لا بالعكس ورد عليه شك وهو انهما لما تلازما
فى الرفع فليس احدهما بالتقدم او التاخر اولى من الآخر وهذا
الشك لا يختص بهما بل هو وارد على احد قسمى التلازم الذى
يكون بين العلة التامة وبين معلولها والجواب ان التلازم فى
الرفع انما يكون من جهة الزمان ولا يكون من حيث الذات بل
رفع احدهما بالذات اقدم من رفع الآخر ولذلك قيل عدم العلة
علة العدم كما كان فى جانب الوجود ايجاب العلة مما يوجدهما معا
اقدم من ايجاب المعلول ووجود العلة اقدم من وجود المعلول
تذنيب يجب ان تتلطف من نفسك وتعلم ان الحال فيما لا تفارقه
صورته فى تقدم الصورة هذه الحال الجسم الذى لا يفارقه
صورته هو الفلكيات باسرها وبيان ان حالها فى تقدم الصورة
حال العنصريات ان تعلق كل واحدة من الهيولى والصورة بالاخرى
هناك ايضا اما ان يكون من الجانبين على السواء وهو باطل اما
للدور او لعدم التلازم واما ان يكون من جانب واحد ولا يجوز
ان يكون المحتاج اليه هو الهيولى لان القابل لا يكون فاعلا فاذن

هي الصورة وهي اما ان يكون علة للهيولى او واسطة او الة او جزء
علة والاقسام الاولان باطلان لما مر فهي اذن شريكه لسبب اصلا كي
يكون مجموعهما علة للهيولى قال الش فلا تفاوت بين الكلام
في الفلكيات والعنصريات الا بشيء واحد وهو انا بينا في
العنصريات ان الهيولى ليست هي المحتاج اليها بان قلنا ان الصورة
اذا زالت وجب ان يعقبها بدل ومعقب البدل هو مقيم لمادتها
بالبدل وهذا لا يتصور في الفلكيات بل بينا ههنا بان القابل
لا يكون فاعلا وهذا البيان كان عاما لهما الا ان الشيخ لما لم يذكر
في العنصريات هذا البيان العام واقتصر على البيان الخاص بها
امر بالتلطف ههنا في معرفة ان الحال فيهما واحد واقول ويتفاوت
الحال فيهما ايض بشيء آخر وهو ان استعداد الهيولى لقبول الصور
في الفلكيات لازم لذاتها مستفاد من مبدعها وفي العنصريات
غير لازم لها بل مستفاد من الاحوال المختلفة المتجددة الخارجية
الا ان بيان الحال فيهما لا يختلف بهذا التفاوت تنبيه الجسم
ينتهي ببسيط وهو قطعه والبسيط ينتهي بخط وهو قطعه والخط
ينتهي بنقطة وهي قطعه الكميات المتصلة القارة ثلاثة انواع
الجسم التعليمي والبسيط وهو السطح والخط ويتصل بها في النسبة
نوع آخر من غير جنسها وهو النقطة فالجسم هو مقدار ذو وضع
له ابعاد ثلاثة والبسيط هو مقدار ذو وضع له بعدان فقط

القابل

الذات

والخط

٢١١

والخط مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض والنقطة هي ذات وضع
لاجزء لها والصورة الجسمية لذاتها تستلزم الجسم التعليمي يستلزم
البسيط والبسيط الخط والخط النقطة لا لذاتها بل باعتبار التناهي
ولذلك اتصلت مباحث المقادير بمباحث الاجسام ولما كانت
مباحث الجسم التعليمي داخلة في المباحث المناهية بالعرض
وبقيت المباحث الباقية فاورد هذا الفصل بعد تلك المباحث
مشتملا عليها واعلم ان الجسم في قوله الجسم ينتهي ببسيط هو
التعليمي لانه بالذات معروض البسيط والجسم الطبيعي انما يصير
معروضه بتوسط التعليمي وقد افاد بقوله الجسم ينتهي ببسيط
اثبات البسيط اولا وكيفية لزومه للجسم ثانيا وذلك لان انتهاء
الشيء انما يكون عند انقطاع امتداده الآخذ في جهة ما ولما كان
الجسم ذا امتدادات ثلثه وانتهاء الواحد منها في جهة ما من
حيث هو واحد يقتضي بقاء الاثنين الباقيين فاذن الجسم ينتهي
بما من شانه ان يكون ذا امتدادين فقط وهو المسمى بالبسيط
وهكذا القول في انتهاء البسيط بالخط واما الخط فهو امتداد
واحد مجرد عن الاخرين فهو ينتهي بما لا امتداد له اصلا ويكون
ذا وضع لان هذه المقادير ذوات اوضاع فنهاياتها كذلك
والشيء ذو الوضع الذي لا امتداد له اصلا هو النقطة فالخط
ينتهي بالنقطة وهي ليست مقدارا لعدم الامتداد فيها قال القاضي

ولذلك ربما اشتبه احدهما بالاخر كما مر والجسم التعليمي م

[illegible]

الش انما لم يقل نهاية الجسم هو البسيط بل قال ينتهى ببسيطه
لان البسيط كم والنهاية من المضاف المشهورى فانها نهاية لذى
النهاية فاذن القول بان البسيط نهاية الجسم خطأ بل هو الذى به
يتناهى الجسم واقول التحقيق يقتضى ان هناك ثلاثة امور اولها
ماهية السطح الذى هو المقدار المتصل ذو البعدين وثانيها عدم
الجسم بمعنى نفاده وانقطاعه وانه نهاية لا العدم المطلق وثالثها
اضافة عارضة الى الجسم وانما يستدل على ثبوت الاول للجسم بثبوت
الثانى له اذ هو مقارن ومستلزم للاول واما الثالث فاذا اعتبر
عروضه للاول كان المجموع سطحا مضافا الى ذى السطح واذا اعتبر
عروضه للثانى كان نهاية الى ذى النهاية قوله والجسم يلزمه
السطح لا من حيث تقوم جسميته به بل من حيث يلزمه التناهى
بعد كونه جسما فلا كونه ذا سطح ولا كونه متناهيا امر يدخل فى
تصوره جسما ولذلك قد يمكن قوما ان يتصوروا جسما غير متناه
الى ان يتبين لهم امتناع ما يتصورونه قال الفاضل الش
مراده ان السطح والتناهى ليسا جزئين لماهية الجسم لامكان
انفكاك تصور الجسم عن تصورهما حين يتصور جسم غير متناه
والشىء لا يتصور الا بعد تصور اجزائه اعترض عليه بانا نتصور
الجسم ونحتاج فى معرفة تالفه عن الهيولى والصورة الى الحجة
ولم يكن ذلك الا لكون تصوره قبل معرفته تماما ناقصا مكتسبا
بالرسوم

بالرسوم وبعد معرفتهما تاما مكتسبا بحدود مشتملة عليهما
اولكون تصور الشيء غير مقتض لتصور اجزائه وكيف ما دارت (ارسو ارکان هذا او ذاک)
القصة فلم لا يجوز مثله في السطح والتناهي اقول والجواب عنه
ان اجزاء الشيء في العقل اعنى الجنس والفصل غير اجزائه
في الوجود اعنى الصورة والمادة والجسم يتصور باجزائه العقلية
ويطلب بالحجة اجزاؤه الوجودية وان كانت الاولى بالقوة
مشتملة على الاخيرة فان الابعاد الماخوذة في حد الجسم تدل على
صورته والقبول الماخوذ فيه يدل على مادته والسطح والتناهي
لا يعقل كونهما جزئين عقليين اذ هما ليسا محمولين على الجسم فبين
الشيخ انهما ليسا بجزئين في الوجود وذلك لان السطح يلزم الجسم
بسبب التناهي المتعلق بطرفه والجزء لا يكون كذلك ثم احتمل ان
يتصور كون ذي السطح وذي التناهي جزئين عقليين لكونهما
محمولين عليه فبين الشيخ انهما ايض ليسا كذلك لانفكاك تصوره
عن تصورهما واعلم ان الشيء كما يتقوم بجزئه العقلي وبجزئه الوجودي
فقد يتقوم بعلته كالمادة بالصورة وحصة النوع من الجنس بالفصل
والجسم لا يتقوم بالسطح بواحد من هذه المعاني اما الاول لان
فلما مر واما الاخير فلما سياتي وهو ان السطح لا يفعل الجسم وقال (ار مکر کنه تحامل)
ايض معترضا على قوله من حيث يلزمها التناهي انه مشعر بان السطح
يلزم الجسم بواسطة التناهي وهو يقتضي ان يكون عروض التناهي

للجسم قبل عروض السطح وهذا باطل لانا بينا ان النهاية اضافة
عارضة للسطح والعارض يتاخر عن المعروض فكيف يكون عروض
النهاية للجسم قبل عروض السطح له ثم قال ويمكن ان يجاب بان النهاية
المتاخرة عن السطح يمكن ان يكون سببا لثبوت السطح للجسم كالاوسط
في برهان اللم اذا كان معلولا للاكبر وعلة لثبوته للاصغر واقول
اما قوله النهاية اضافة عارضة للسطح يقتضي كون النهاية من المضاف
الحقيقي وهو مناقض لحكمه عنقريب بانها من المضاف المشهوري
فلعله نسي ذلك ثم انه ان اخذ النهاية تارة مع السطح وجعلها
بذلك الاعتبار مشهورية وتارة مفردة وجعلها بذلك
الاعتبار حقيقية فكيف ساغ له ان يجعل اضافة العارض الحقيقي
سببا لعروض ذلك العارض للمعروض فان تلك الاضافة لا تعقل
الا بعد العروض فانظر الى هذا الرجل الفاضل كيف يخبط في كلامه
ولا يبالي الى اين يذهب وما حققناه من قبل وهو ان الانقطاع
يعرض لامتداد الجسم اولا ثم السطح يلزم ذلك الانقطاع ثانيا
ثالثا ثم يعرض لهما الاضافة باعتبارين يزيل هذه الشبهة قوله
واما السطح كسطح الكرة من غير اعتبار حركة او قطع فيوجد ولا خط
واما المحور والقطبان والمنطقة فمما يعرض عند الحركة والخط المحيط
الدائرة قد يوجد ولا نقطة يريد بيان لزوم الخط للسطح والنقطة
للخط ايضا بواسطة التناهي فانهما لا يعرضان لهما مع عدم التناهي

ويجب

ويجب ان نعرف اولا الالفاظ التي استعملها في هذا الموضع فنقول
الكرة جسم يحيط به سطح واحد في داخله نقطة يكون جميع الخطوط
الخارجة منها الى ذلك السطح متساوية والدائرة سطح مستو يحيط به
خط واحد في داخله نقطة يكون جميع الخطوط الخارجة منها الى
ذلك الخط متساوية والنقطتان مركزاهما والخط المستقيم المار
بالمركز المنتهي في الجانبين الى المحيط قطرهما واذا قطعت الكرة بسطح
مستو حدث فصل مشترك بين السطحين هو محيط دائرة على سطح
الكرة واذا فرضت الكرة متحركة حركة وضعية مستديرة حدثت
عليها نقطتان لا تتحركان هما قطباها وقطر بينهما هو المحور ومنطقة
هي اعظم الدوائر على سطح الكرة التي تتساوى ابعاد جميع النقط
المفروضة عليها من القطبين وقد تبين من ذلك ان الخط والنقطة
انما يعرضان للكرة باعتبار احد الامرين اما القطع واما الحركة
فاما المركز فعند ما يتقاطع اقطار او عند حركة ما او بالفرض و
قبل ذلك فوجود نقطة في الوسط كوجود نقط في الثلثين وسائر
ما لا يتناهى فانه لا وسط وسائر مفاصل الاجزاء في المقادير
لا بعد وقوع ما ليس بواجب فيها من حركة او تجزية واذا سمعت
في تحديد الدائرة وفي داخلها نقطة فمعناه يتاتى ان يفرض فيها نقطة
كما يقولون الجسم هو المنقسم في جميع الاقطار ومعناه يتاتى قسمته
فيها يريد ان الدائرة لا نص مركزها موجودا فيها الا باحد ثلاثة

اشياء احدها التقاطع والثاني الحركة والثالث الفرض فان تقاطع
الاقطار انما يكون على نقطة هي المركز وحركة الدائرة انما تقتضي سكون
نقطة فاصلة بين الحركة في الجهات المختلفة هي المركز واما الفرض
فظاهر واما قبل عروض هذه الامور فوجود مركز في وسط الدائرة
كوجود نقطة في ثلثيها اى كما ان موضع النقطة في الثلثين متعين
بالقوة قبل الفرض على وجه لا يمكن وقوعها بعد الفرض في غير ذلك
الموضع فكذلك حال المركز ثم ذكر ان وقوع الفصل في المقادير انما يكون
بالقوة فقط ولا يخرج الى الفعل الا بسبب الاعراض او الفرض
كما مر ذكره مرارا قال الفاضل الشارح لا شك ان امكان حصول هذه
النقطة حاصل في الدائرة بالفعل قبل التقاطع والحركة والفرض
ثم ان المركز غير ممكن الحصول الا في موضع معين وهذا الامكان يوجب
امتياز ذلك الموضع عن سائر المواضع فاذن مركز الدائرة موجود
قبل هذه الاحوال وهكذا القول في سائر النقط الغير المتناهية
موجودة بالفعل ويلزم من ذلك الانقسام فاذن الحركة ايضا لا يوجب
الانقسام والجواب ان هذا كل فرض والفرض لا يرتفع برفع اسمه مع
ثبوت معناه بل يرتفع بان لا تفرض والدائرة ان لم يفرض فيها شيء
لم يلزم منها شيء مما ذكر وهذا حكم لا يختص بالدائرة بل الخط الواحد
المتناهي له منتصف وللنصف منتصف وهلم جرا وهي ممتازة في نفسها
عن سائر اجزاء الخط الا انها تمتاز بالفرض ولا يرتفع بان تقول

انها

فاذن تكون المعدو...
الغير المنقسم بالفعل او القول بان اختلاف الاعراض
لا يوجب الانقسام

٢١٤

انها لازمة وان لم تفرض لان تصور المنتصف فرض فضلا عن التلفظ به
قوله وانت تعلم من هذا ان الجسم قبل السطح فى الوجود والسطح
قبل الخط والخط قبل النقطة وقد حقق هذا اهل التحصيل واما
الذى يقال بالعكس من هذا ان النقطة بحركتها تفعل الخط ثم الخط
السطح ثم السطح الجسم فهو للتفهيم والتصوير والتخييل الا ترى ان النقطة
اذا تحركت فقد فرض لها ما يتحرك فيه وهو مقدار ما خط او سطح
فكيف تتكون ذلك بعد حركتها افادهم هنا ان هذه الامور كيف تترتب
فى الوجود وان الذى يقال بخلافه لتفهيم المبتدئين شىء غير حقيقى
بل هو تخييلى فقط والفاظ الكتاب غنية عن الشرح تنبيه ما اسهل
ما يتاتى لك ان تتامل ان الابعاد الجسمانية مما نغد عن التداخل وانه
لا ينفذ جسم فى جسم واقف له غير متنح عنه وان ذلك للابعاد لا
للهيولى ولا لسائر الصور والاعراض يريد بيان امتناع تداخل
الابعاد الجسمانية وكانه يدعى كون هذا الحكم اوليا وهذه المسئلة
وما بعدها من الطبيعيات بخلاف المسائل المتقدمة وانما اورد
هذه المسئلة ههنا لتعلقها بالمقادير ولبناء نفى الخلاء عليها
والاستشهاد بان الجسم لا ينفذ فى جسم واقف له غير متنح عنه
تذكير للاستقراء الذى اكتسب النفس هذا الحكم الاولى فى مبادى
التعلم به وبامثاله فان من يتوقف ذهنه عند حكم اولى ينبه عليه
بالاستقراء وكذلك قوله وان ذلك للابعاد لا للهيولى ولا لسائر

الصور والاعراض فانه ايض تنبيه على ان الهيولى وسائر الصور و
الاعراض لاحصة لها فى العظم الا بالعرض فالابعاد الجسمانية هى
المخصوصة بالعظم بالذات ولاشك فى ان عظمين يجتمعان هما
اعظم من احدهما فان الكل اعظم من جزئه والقول بالتداخل يقتضى
كون الكل مساويا للجزء واعلم ان النقطة لاحصة لها فى العظم
فلذلك لاتمتنع عن الاجتماع الرافع للامتياز الوضعى على
سبيل الاتحاد والخطوط حكمها من حيث الطول حكم الاجسام ومن
حيث العرض والعمق حكم النقط والسطوح ايضا حكمها من حيث
الطول والعرض حكم الاجسام ومن حيث العمق حكم النقط ولذلك
تنطبق الخطوط والسطوح بعضها على بعض بحيث يرتفع عنها
الامتياز الوضعى فمن يحكم بان هذا الحكم يشترك فيه المقادير باسرها
ينبغى ان يقول من حيث هى مقادير اشارة انك تجد الاجسام فى
اوضاعها تارة متلاقية وتارة متباعدة وتارة متقاربة وقد
تجدها فى اوضاعها تارة بحيث يسع ما بينها اجساما محدودة
القدر وتارة اعظم وتارة اصغر فيتبين ان الاجسام الغير المتلاقية
كما ان لها اوضاعا مختلفة كذلك بينها خلاء غير اجسام وامكن
ذلك فهو ايض بعد مقدارى وليس على ما يقال لاشىء محض وان
كان لاجسم يريد ابطال الخلاء والقائلون به فرقتان فرقة تزعم
انه لاشىء محض وفرقة تزعم انه بعد ممتد فى جميع الجهات من شانه

ان يشغله

٢٢٥

ان
تشغله الاجسام بالحصول فيه ويكون مكانا لها وقال الفاضل
الشارح يعنى بالخلاء ان يكون جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد بينهما
ما يلاقى واحدا منهما واقول هذا تعريف للخلاء الذى يكون بين
الاجسام وهو الذى يسمى بعدا مفطورا ولا يتناول الذى لا
يتناهى والشيخ قد ابطل فى هذا الفصل مذهب الفرقة الاولى بان
فرض فيها اجساما يختلف ابعاد ما بينها ليتقدر الخلاء الواقع
بينها بها فان اللاشىء المحض لا يمكن ان يتقدر بشىء اصلا ثم
بين ان الخلاء الذى يقع بين تلك الاجسام قابل للمساواة واللامساواة
والتقدير وانه متجزى على الحدود المشتركة واضاف الى ذلك مقدمة
وهى ان كلما كان كذلك فهو اما كم متصل اعنى البعد المقدارى واما
ذو كم متصل اعنى الجسم واذا كان الخلاء عندهم ليس بجسم فهو بعد
مقدارى ليس بجسم فهو بعد مقدارى ليس لا شيئا محضا كما
زعمت الفرقة الاولى وان كان لا جسما كما زعمت الفرقة الثانية تنبيه
واذ قد تبين لك ان البعد المتصل لا يقوم بلا مادة وتبين ان الابعاد
الجسمية لا تتداخل لاجل بعديتها فلا وجود لفراغ هو بعد صرف
واذا سلكت الاجسام فى حركاتها تنحى عنها ما بينها ولم يثبت لها
بعد مفطور فلا خلاء يريد ابطال المذهب الثانى وانما ابطله
بوجهين وذلك باضافة مقدمتين مما تقدم بيانه الى الحكم
الذى ثبت فى الفصل المتقدم احديهما ان البعد المتصل لا يقوم

انما اشير الى فيما بين الفصل والوصل الى اه لا الصلها

يجب ... [illegible]

بلامادة وهو مما تبين فى باب اثبات الهيولى والثانية ان الابعاد
والجسمية لاتتداخل وهو ماذكره فى فصل منفرد فاذا اضاف
الاولى الى الحكم المذكور صار هكذا الخلاء بعد متصل والبعد
المتصل ذو مادة فالخلاء بعد ذو مادة فهو اذن ليس بعدا صرفا
على مايقولون وعبر عن ذلك بقوله فلا وجود لفراغ هو بعد
صرف واذا اضاف الثانية اليه صار هكذا الخلاء بعد متصل
والبعد المتصل يتنحى عند سلوك الجسم اليه فالخلاء يتنحى عند
سلوك الجسم اليه ولاتثبت له فهو اذن ليس بعدا مفطورا من
شانه ان يكون مكانا للجسم على مايقولون وعبر ذلك بقوله فاذا
سلكت الاجسام بعد مفطور ثم انتج من الجميع قوله فلا خلاء
وانما وسم الفصل بالتنبيه لانه لم يستعمل فيه مقدمة لم تبين
قبله اشارة ولقد ناسب ما نحن مشتغلون به الكلام فى
المعنى الذى يسمى جهة فى مثل قولنا تحرك كذا فى جهة كذا
ومن المعلوم انها لو لم يكن لها وجود كان من المحال ان يكون
مقصدا للمتحرك فكيف تقع الاشارة نحو لا شىء فبين ان للجهة
وجودا يريد اثبات الجهات والجهة هى التى يمكن ان نقصدها
المتحرك الاينى على الاستقامة او الاشارة الحسية فى سمتها
ووجه المناسبة انها كما ستحقق نهايات الامتداد قال الفاضل
الشارح المناسبة من وجهين احدهما ان الخلاء يظن انه مكان والجهة

عن
فى حركاتها تنحى عنها مابينها ولم يثبت لها
اى للاجسام

دون جهة كذا

الجهة

مناسبة

انه
مناسبة للمكان والثانی انها امر يعرض للنهايات والاطراف كالخط
والسطح فهی تناسبها واستدل الشيخ علی وجودها بقياسين
احدهما ان الجهة مقصد المتحرك والمتحرك لا يقصد ما ليس بموجود
والثانی ان الجهة يشار اليها وما يشار اليه فهو موجود اشارة
اعلم انه لما كانت الجهة مما يقع نحوه الحركة لم يكن من المعقولات
التی لا وضع لها فيجب ان يكون الجهات لوضعها اينا ولها الاشارة
يريد بيان ان الجهات ذوات اوضاع وليست من المعقولات
المجردة التی لا وضع لها وبينه بقياس يشارك القياس الاول من
القياسين المذكورين فی الصغری وهو ان الجهة مقصد المتحرك
والمتحرك لا يقصد ما لا وضع له ثم بين بهذا القياس ايض ان صغری
القياس الثانی من المذكورين وان كان بينا بحسب التصديق فان
لميته فی نفس الامر موقوفة علی هذا القياس وهو ان يقال الجهة
ذو وضع وكل ذی وضع قابل للاشارة الحسية اشارة لما كانت
الجهة ذات وضع فمن البين ان وضعها فی امتداد ماخذ الاشارة
والحركة ولو كان وضعها فی امتداد ماخذ الاشارة خارجا عن ذلك
لكانتا ليستا اليها ثم هی اما ان تكون منقسمة فی ذلك الامتداد
او غير منقسمة فان كانت منقسمة فاذا وصل المتحرك الی ما
يفرض لها اقرب الجزئين من المتحرك ولم يقف لم يخل اما ان يقال
انه يتحرك بعد الی الجهة او يقال يتحرك عن الجهة فان كان يتحرك

بعد الى الجهة فالجهة وراء المنقسم وان كان يتحرك عن الجهة
فما وصل اليه هو الجهة لاجزء الجهة فبين ان الجهة حد في ذلك
الامتداد غير منقسم فهو طرف للامتداد وجهة للحركة فيجب الان
ان تحرص على ان تعلم كيف تتحدد للامتدادات اطراف في الطبع
وما اسباب ذلك وتتعرف احوال الحركات الطبيعية يريد
بيان ماهية الجهة وانما اخره الى هذا الموضع لان من الواجب تقديم
بيان الهلية على بيان المائية فبين اولا انها موجودة ثم بين ان
وجودها على اى انحاء الوجود ثم قصد بيان الماهية وهى على ما
حققه طرف للامتداد غير منقسم وانما تتحقق ذلك بوجوب
تناهى الامتدادات فطرف الامتداد بالنسبة الى الامتداد نهاية
وطرف وبالنسبة الى الحركة والاشارة جهة وما فى الكتاب ظاهر
ولقائل ان يقول انه قسم الحركة الآخذة نحو شىء ذى وضع الى
حركة اليه وحركة عنه اى حركة قريب وحركة بعيد وهذه القسمة
حاصرة بالقياس الى ما لا ينقسم فى جهة الحركة اما بالقياس الى ما
ينقسم فيها فغير حاصرة لان هناك قد يكون قسم آخر وهو الحركة
فيه وايراد قسمة لا يصح الا بالقياس الى ما لا ينقسم فى بيان
ان الشىء غير منقسم مصادرة على المط والجواب ان الحركة فى
الشىء المنقسم لا محالة يكون اما عن جهة واما الى جهة ويعود
القسمان الاولان والا فجاز ان تكون جهة الحركة هى المسافة

قريب بعد

التى

التى تقطع بالحركة وهو محال فاذن القسمة حاصرة وهم وتنبيه
ولعلك تقول ليس من شرط ما اليه الحركة ان يوجد فقد يتحرك
المستحيل من السواد الى البياض ولم يوجد البياض بعد فان
اختلج هذا فى وهمك فاعلم ان الامرين بينهما فرق وايضا فان
ما تشككت به غير ضائر فى الغرض اما الفرق فلان المتحرك الى
الجهة ليس يجعل الجهة مما يتوخى تحصيل ذاته بالحركة بل مما
يتوخى بلوغها او القرب منه بالحركة ولا يجعل لها عند تمام
الحركة حالا من الوجود والعدم لم يكن وقت الحركة واما الاخر
فلان الجهة لو كانت تحصل بالحركة لها وجود كان وجودها وجود
ذى وضع ليس وجود معقول لا وضع له وذلك غرضنا على ان الحق
هو الفرق وعليه بناء ما يتلو هذا الفن من الكلام . الوهم هو
شك فى كبرى احد القياسين الذين اثبتنا بهما وجود الجهة وهى
قولنا المتحرك لا يقصد ما ليس بموجود وتقرير الشك ان حركة
الاستحالة وهى التى فى الكيف مثلا كالحركة من السواد الى
البياض انما يقصد ما ليس بموجود فاذن تنتقض كلية الكبرى
واجاب عنه بشيئين احدهما جعل الكبرى اخص مما كان وهو
ان يقال المتحرك فى الاين لا يقصد ما ليس بموجود فان معه
يحصل المقصود وهذا هو الفرق والثانى التزام الشك لان
الشك غير قادح فى المط وذلك لان الجهة التى يحصل بالحركة فى

الكتاب

الجهة تكون موجودة ذات وضع وهو مطلوبنا فانا ما سعينا
الا لان يثبت كون الجهة موجودة ذات وضع وهذا الجواب جدلي
غير برهاني ولذلك قال ان الحق هو الفرق النمط الثاني في الجهات و
اجسامها الاولى والثانية الاجسام تنقسم باعتبار الجهات الى ما يتقدم
عليها ويحددها وهو اجسامها الاولى والى ما لا يتقدم عليها
بل يحصل فيها وهو اجسامها الثانية اشارة اعلم ان الناس يشيرون
الى جهات لا تتبدل مثل جهة الفوق والسفل ويشيرون الى جهات
يتبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فيما يلينا ومثل ما يشبه
ذلك فلنعد عما يكون بالفرض واما الواقع بالطبع فلا يتبدل كيف
كان ذلك يريد اثبات جسم محدد للجهات محيط بالاجسام ذوات
الجهة فنقول قبل الخوض في تقرير ذلك لما كانت الامتدادات التي
تمر بنقطة ويقوم بعضها على بعض على زوايا قوائم اعني ابعاد الجسم
ثلثة لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار
ستا اثنتان منها طرفا الامتداد الطولي ويسميهما الانسان
باعتبار طول قامته حين هو قائم بالفوق والتحت الفوق منهما ما يلي
راسه بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضي
ويسميهما باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلي
اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا
الامتداد الباقي ويسميهما باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف القدام ما يلي

وجهه

وجهه والخلف مايقابله ثم تستعملها في سائر الحيوانات والاجسام
حتى الفلك على هذا النسق وهذا باعتبار ما هو غير واجب وهو
قيام بعض الامتدادات على بعض فاما ان لم يعتبر ذلك كانت الجهات
التي هي اطراف الامتدادات غير متناهية بحسب امكان فرضها
في جسم واحد بل بالقياس الى نقطة واحدة قال الفاضل الشارح
الحكم بان الجهات ست مشهور وليس بحق فان الكرة لا جهة لها
بالفعل ولها جهات لا يتناهى بالقوة اقول وهذا صحيح ثم قال
محاذيا لبعض المتقدمين واما المضلعات فعدد جهاتها عدد
حدودها النقطية والخطية والسطحية ان سمينا كل حد جهة او مثل
عدد الخطية والسطحية ان لم تعتبر النقطية مثلا المثلث جهاته ثلاث
اقول هذه تسمية بخلاف ما تقرر فيما مر فان المقرر هناك ان الجهة
طرف الامتداد واضلاع المثلث ليست اطرافا للامتدادات هي اطراف
لسطح ولنرجع الى المقصود فنقول الجهات الست تنقسم الى ما لا
يتبدل بالفرض وهو الفوق والسفل والى ما يتبدل به وهو الاربعة
الباقية وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
تبدلت الجميع فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبـ
بالعكس فهذه تتبدل بالفرض وليس الفوق والسفل كذلك
فان القائم لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله

تحتا بل صار راسه من تحت ورجله من فوق وكان الفوق والتحت
بحالهما والفاضل الشارح جعل الفرض هو ان نصير الجانب القوي
ضعيفا والضعف قويا يعني اليمين شمالا والشمال يمينا وهكذا في
القدام والخلف والاول فرض واقع وهذا غير واقع وقال ايض
الفوق والسفل يتبدلان بالفرض ان جعل الاعتبار بالراس
والقدم فان قيام شخصين على طرفي قطر الارض يقتضي ان يكون
ما يلي راس احدهما يلي قدم الاخر ولا يتبدلان ان جعل الاعتبار
بما يقرب من السماء وما يقابله اقول ليس المراد باعتبار الراس
والقدم ما يلي راس الشخص وقدمه فانا بينا ان ذلك يتبدل
بالانتكاس بل المراد ما يلي الراس والقدم بالطبع وعلى هذا لا يكون
الطرف الاخر من قطر الارض هو الذي يلي القدم بالطبع وفيه
ايض قوله ومثل ما تشبه ذلك بالفلك الذي يسمى الجانب الشرقي
منه يمينا والجانب الغربي شمالا تشبيها بالانسان الذي يسمى
جانبه الذي يظهر منه قوة حركته يمينا ويحتمل ان يفسر ذلك بالقدام
والخلف لانه ذكر الفوق والسفل واليمين والشمال ولم يذكرهما
وهما تشبهان اليمين والشمال لتبدلهما بالفرض الا ان الشيخ
لما قيد اليمين والشمال بقوله فيما يلينا فتفسير قوله وما يشبه
ذلك بالفلك اولى لان اتصاف الفلك بذلك بسبب تشبيهه بالانسان
واما الاربعة الباقية للفلك على وجه التشبيه المذكور فوسط سمائه

يشبه

يشبه قدامه وما يقابله خلفه واحد قطبيه علو والاخر سفل و
ذلك شيء لايتصور فيه فائدة ثم لما بين الشيخ قسمة الجهات الى ما
بالطبع وما بالفرض قال فلنبعد عما بالفرض اى فلنتجاوز عنه لان
الامور الفرضية لا تنضبط قوله ثم من المحال ان تتعين وضع الجهة
فى خلاء او ملاء متشابه فانه ليس حد من المتشابه اولى بان
يجعل جهة مخالفة لجهة اخرى من غيره فيجب اذن ان يقع بشيء
خارج عنه ولا محالة انه يكون جسما او جسمانيا والمحدد الواحد
من حيث هو كذلك فانما يفترض منه حد واحد ان افترض وهو
ما يليه وفى كل امتداد محصل جهتان وهما طرفان وعلى ان الجهات
التى بالطبع فوق وسفل وهما اثنتان فالمحدد اذن اما ان يقع
بجسم واحد لا من حيث كونه واحدا واما ان يقع بجسمين والمحدد
بجسمين اما ان يكون واحدهما محيط والاخر محاطا به او يكون
وضع الجسمين متباينا واذا كان احدهما محيطا والاخر محاطا به
دخل المحاط به فى ذلك التاثير بالعرض وذلك لان المحيط وحده يحدد
طرفى الامتداد بالقرب الذى يتحدد باحاطته والبعد الذى يتحدد
بمركزه سواء كان حشوه او خارجا عنه خلاء او ملاء واذا كان
على الوجه الاخر يتحدد به جهة القرب واما جهة البعد فلم يجب ان
يتحدد به لان البعد عنه ليس يجب ان يكون محدودا واحدا معينا ما لم
يكن محيطا ولم يكن الثانى اولى بان يقع منه فى محاذات دون اخرى

بل من حيث انه ذو محيط ومركز

ذلك

متباينا متباين

لانا لو فرضنا خروج الجسم الاول المحيط عن ان يكون [illegible] من طرفى القرب والبعد واذا كان هو وحده كافيا فى ذلك لم يكن [illegible] بغيره [illegible] القديد

ممكنة الا المانع يجب ان يكون له معونة في تقرير الجهة ويكون جسمانيا
ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه فمن البين ان تقرير
الجهة وتحديدها انما يتم بجسم واحد لكن ليس لانه على طبيعة
كيف اتفق بل من حيث هو بحال تاما موجبة لتحديدين متقابلين
وما لم يكن الجسم محيطا يحدد به جهة القرب ولم يتحدد به ما يقابله
تقرير البرهان مع محاذات ما في الكتاب ان نقول قد ثبت ان الجهة
ذات وضع فالجهتان المتعينتان بالطبع يكون تعين وضعهما اما
في شيء متشابه خلاء كان او ملاء او في شيء مختلف والاول محال
لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها
ولكون الحدود فيه بالفرض ومتناهية وكون الجهتين بالطبع و
اثنين فحسب فاذن الثاني حق وهو ان يكون ذلك التعين بشيء مختلف
خارج مما يتشابه وذلك الشيء لا محالة يكون جسما او جسمانيا لوجوب
كونه ذا وضع فهو اما جسم واحد يحدد الجهتين معا او جسمان يحدد
كل واحد منهما واحدة منهما والجسم الواحد يكون محددا اما من حيث
هو واحد او لا من حيث هو واحد فهذه اقسام ثلثة اما الجسم الواحد
من حيث هو جسم واحد فلا يمكن ان يكون محددا الا ان كل امتداد فله
جهتان هما طرفاه وذلك لوجوب تناهيه كما مر وكذلك اللتان
بالطبع فانهما ايضا طرفا امتداد واحد فالمحدد يجب ان يحدد جهتين
معا والجسم الواحد من حيث هو واحد ان حدد ما يليه بالقرب فلا

وانما

غير

لان نسبة ما لا يكون كذلك اى كل واحد من الحدود الممكنة
الحصول نسبة واحدة فليس بان يصير لاجله بعض الحدود
فوقا والاخر سفلا اولى من العكس

[illegible]

[illegible]

يمكن

[illegible]

يمكن ان يحدد ما يقابله لان البعد عنه ليس بمحدود واذا ابطل
هذا القسم بقى ان يكون المحدد اما جسما واحدا لا من حيث هو
واحد واما جسمين ثم نقول وهذا الثانى ايض باطل لان التحدد
بجسمين لا يخ اما ان يكون على سبيل احاطة احدهما بالاخر او
على سبيل المباينة والاول يقتضى دخول المحاط فى التحديد
بالعرض لان المحيط وحده كاف فى تحديد امتدادين بالقرب
الذى يتحدد باحاطته والبعد الذى يتحدد بابعد حد من محيطه
وهو مركزه فهذا القسم راجع الى ما كان المحدد جسما واحدا لا من
حيث هو واحد واما القسم الاخر وهو ان يكون بالمباينة فانه
فباطل لوجهين احدهما ان كل واحد من الجسمين لا يتحدد به الا القرب
منه ولا يتحدد البعد عنه فاذن لا يتحدد الجهتان معا بكل واحد
منهما وقلنا ان المحدد يجب ان يحدد جهتين معا والثانى ان لكل
واحد منهما جهات لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الخارجة
منه ووقوع الاخر منه فى جهة من تلك الجهات وعلى بعد معين
منه دون سائر الابعاد الممكنة ليس باولى من وقوعه فى جهة
اخرى وعلى بعد اخر مما يمكن فان الوقوع فى كل جهة وعلى كل
بعد من ذلك ممكن بحسب العقل وان امتنع فلمانع مؤثر فى
التحديد وهو ايض يجب ان يكون جسما ذا وضع والكلام فى
وقوعه فى بعض جهات هذين دون بعض وعلى بعد معين منهما

تتلازمهما والكون ان يكون كل احد الجسمين على الاخر

او غير الجسمانى نسبته الى كل منهما على السواد

كالكلام فيهما فان عُلّل بهذين صار دورا والا فيتسلسل ولما
بطل هذا القسم ثبت ان تحديد الجهة يتم بجسم واحد ولا على
اى وجه يتفق له بل من حيث الاحاطة وهى الحال الموجبة لتحديد
طرفين متقابلين كما مر فاذن محدد الجهات جسم واحد محيط بالاجسام
ذوات الجهات اشارة كل جسم من شانه ان يفارق موضعه
الطبيعى ويعاوده يكون موضعه الطبيعى متحدد الجهة له لا به
لانه قد يفارقه ويرجع اليه وهو فى الحالتين ذو جهة فيجب ان
يكون تحدد جهة موضعه الطبيعى بسبب جسم غيره وهو علة
لما هو قبل هذا المفارق او معه فقط فذلك الجسم له تقدم فى
رتبة الوجود على هذا بعلية او على ضرب اخر يريد بيان امتناع
الحركة المستقيمة على محدد الجهات وبيان تقدمه على الاجسام
التى تجوز تلك الحركة عليها وتقريره ان كل جسم له موضع طبيعى
فلا يخلو اما ان لا يكون من شانه مفارقة موضعه الطبيعى و
معاودته اليه واما ان يكون من شانه ذلك والاول هو الذى
لا يجوز الحركة الاينية عليه والثانى هو الذى يجوز عليه ويكون
مفارقته موضعه بالقسر ومعاودته اليه بالطبع ويكون هو
فى الحالتين ذا جهة يتحرك فيها لا محالة ومثل هذا الجسم لا يجوز
ان يتحدد به جهة موضعه الطبيعى لان جهته متحددة عند وجوده
فيه وعند لا وجوده بل تكون متحدده لاجل حتى يصح منه ان يتحرك

عند

٢٣١

عنه مفارقا او يطلبه معاودا ويجب ان يكون ذلك التحدد بسبب جسم
آخر فذلك الجسم الآخر هو علة الجهة هذا الجسم الذى يفارق الموضع
ويعاوده وهذا الجسم لا يمكن ان يوجد متقدما على الجهة لانه
لا يتصور ان يكون متحركا فى جهة حالتى المفارقة والمعاودة والجهة
لم توجد بعد فهو اما متاخر عن الجهة واما مع الجهة معية امتناع
الانفكاك عنها فاذن الجسم الذى هو علة الجهة متقدم على هذا
الجسم لانه متقدم على ما يتقدمه او على ما لا يتاخر عنه مما هو
معه اعنى الجهة والمتقدم على المتقدم متقدم وعلى المع ايضا
متقدم كما مر بيانه فى بيان ان الصورة ليست علة للهيولى فهو
متقدم على الاطلاق بضرب من التقدم اما بالعلية او بالطبع
فهذا ما فى الكتاب وظهر منه ان الجسم المحدد للجهات لا يجوز ان
يفارق موضعه فلا يصح منه الحركة الاينية فان قيل لو قال الشيخ
محدد الجهات لا يجوز عليه الحركة لان الحركة تستدعى جهة والجهة
انما تتحدد به لكفاه فما الفائدة فى تقييد الحركة بان يكون من الموضع
الطبيعى واليه قلنا الجهات لا تتمايز الا بكون بعضها طبيعيا
لبعض الاجسام وبعضها غير طبيعى والحاجة الى اثبات المحدد
هو لتمايز الجهات بالطبع لا لاثباتها كيف كان والا لكان
البرهان على تناهى الامتدادات كافيا فى اثبات الجهات التى هى
مقاطع الامتدادات وايضا لهذا السبب خصصها بالطبع من الجهات

احتراز عن معية المتصاحبين بالاتفاق

[illegible] الاينية

بالنظر وتجاوز عما بالفرض واعلم ان تقدم محدد الجهات على ذوات
الجهة يجوز ان يكون بالعلية لا من حيث كون ذوات الجهة اجساما
فان الجسم لا يجوز ان يكون علة فاعلية لجسم آخر كما يجيء بيانه
بل من حيث هي ذوات جهات اعني يكون علة لهذا الوصف اللازم
لها ويجوز ان يكون بالطبع فان رفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد
من حيث هو محدد ولهذا لم يجزم الشيخ ههنا باحد القسمين وايضا
لم يذكر الشيخ ان وجود الجهة بعد امتناع تاخره عن وجود الاجسام
ذوات الجهة هل يجوز ان يكون متقدما عليه ام لا وذكر الفاضل الشارح
ان الاليق بما ذكر في النمط السادس في بيان ان الحاوي ليس علة
للمحوي انه لا يجوز وذلك لان عدم الخلاء مقارن لوجود ذوات
الجهة فان تاخر وجودها عن وجود الجهة تاخر عدم الخلاء ايضا
عنه والمتاخر عن الشيء ممكن معه فاذن عدم الخلاء ممكن مع
وجود الجهة لا واجب ويلزم منه كون الخلاء ممكنا في ذاته ممتنعا
بغيره وهو محال تذنيب فيجب ان يكون الجسم المحدد للجهات اما على
الاطلاق محيطا ليس له موضع يكون فيه وان كان له وضع بالقياس
الى غيره او ان كان ليس محيطا على الاطلاق فيكون له موضع يكون
لا يفارقه يريد ان يذنب اثبات محدد الجهات وكونه غير ذي جهة
ببيان سائر احواله فنقول في تقريره الموضع والمكان اسمان
مترادفان وهما عند الشيخ عبارتان عن السطح الباطن للجسم المحيط

المحدد من حيث هو محدد لا يوجب رفع ذوات الجهة من حيث ارتفاع الجهة ورفع ... بارتفاع المحدد

اي تقابل جهات الاجسام المنفصلة المركبة متقدم عليها

بالجسم

بالجسم ذى المكان ويماسه بذلك السطح والوضع يطلق بالاشتراك
على معانى ثلاثة كمامر والمراد ههنا ما هو احدى المقولات وهى هيئة
تعرض الجسم بسبب نسب بعض اجزائه الى بعض والى اشياء ذوات
الوضع غير ذلك الجسم اما خارجة عنه او داخلة فيه كالقيام فانه
هيئة عارضة للانسان بحسب انتصابه وهو نسب بعض اجزائه
الى البعض وبحسب كونه راسه من فوق ورجله من تحت وهو نسبة
اجزائه الى الاشياء الخارجة عنه ولولا هذا الاعتبار لكان الانتكاس
ايضا قياما واذا تقرر هذا فنقول الاجسام تنقسم الى محيط على
الاطلاق غير محاط والى ما عداه مما هو محاط وظاهر مما ذكرنا ان
القسم الاول لا موضع له اصلا وله وضع ولكن بحسب نسب بعض
اجزائه الى البعض وبحسب الاشياء الداخلة فيه واما بحسب الاشياء
الخارجة عنه فلا واما القسم الثانى فله الموضع والوضع بالاعتبارات
جميعا واذا تبين هذا وقد تبين فيما مر ان محدد الجهات محيط بذوات
الجهة فهو لا يخلو اما ان يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه
فى الموضع والوضع ما ذكرناه واما ان يكون محيطا لا على الاطلاق
بل محيطا بذوات الجهة ومحاطا بغيره ويكون لا محالة له موضع ووضع
الا انه يجب ان لا يفارق موضعه لانا بينا ان المحدد لا يجوز ان يفارق
موضعه ويعاوده قوله ولعله لا يكون المحدد الاول الا القسم
الاول فان كان للقسم الثانى وجود يتحدد بالاول موضعه فيتحدد به

ان فى شرح الشمسية للكاتبى

نسـ

يتحدد بالاول

فيتحدد بالاول موضع الثانى ونحوه

موضع الثانی و وضعه ثم یتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقیمه
معناه لعل الامر فی نفسه هو ان المحدد الاول لا یكون الا المحیط
المطلق ثم ان كان للقسم الثانی وجود محاط بالاول یحدد موضعه به
ای ان كان محدد محیط بما یحدده و محاط بما یتحدد به فیجب ان یتحدد
بالاول موضع هذا الثانی و وضعه ثم یتحدد بالثانی جهات الحركات
المستقیمه وقد بنی الامر علی التشكك لان غرضه تحدید الجهات
كیف كان وهو حاصل علی تقدیر ان یكون المحدد شیئا واحدا و علی
تقدیر ان یكون شیئین احدهما قبل الاخر و محیط به وان كان الحق فی
نفسه هو ان المحدد الاول الذی لم یتحدد جهه قبله یجب ان یكون
محیطا علی الاطلاق لیس له موضع علی ما عرض به وذلك لان
المحاط الذی له موضع متحدد یحتاج فی تحدد موضعه الی غیره
فان محدد موضعه متقدم علی موضعه ولا یجوز ان یكون هو
متقدما علی موضعه الخاص به واما بعد تحدد موضعه فیجوز
ان یصیر محدد الموضع غیره وحینئذ لا یكون هو المحدد الاول بل
یجب ان یكون قبله محدد اخر فاذن المحدد الاول هو المحیط المطلق
ولما كان الشیخ غیر محتاج الی هذا البیان لم یصرح به وانما قید
وجود القسم الثانی فی قوله فان كان للقسم الثانی وجود بقوله یتحدد
بالاول موضعه تنبیها علی ان وجوده لا یكون الا كذلك وكرر هذا
المعنی بقوله فیتحدد به موضع الثانی لانه تالی المتصل التی اولها فان كان

واما

واما المراد بقوله ووضع فيحتمل ان يكون الوضع الذى هو المقولة
لان وضع الثانى بحسب الاشياء الخارجة عنه انما يتحدد بالاول
ويحتمل ان يكون بمعنى التعين لقبول الاشارة فان هذا المعنى لا يحصل
للجسم الذى له موضع الا بحصوله فى الموضع قال الفاضل الشارح سبب
التشكك ان الحجة على كون المحدد هو المحيط الاول هى انه كاف فى تحصيل
جهتى البعد والقرب ودخول المحاط فى التحديد يكون بالعرض على ما مر
وعليه شكان اولهما ان هذا يستقيم لو كان الاول متقدما على
الثانى حتى يقال اذا اجتمع للجهة علتان مستقلتان بالعلية ولاحدهما
اقدمية فانها مستندة الى ما هى اقدم لكن الشيخ سيبين فى النمط
السادس ان الحاوى ليس باقدم من محويه والا لكان الخلاء ممكنا
لذاته فاذن لا يكون الحاوى اولى بالتحديد من المحوى وثانيهما ان المحيط
كالفلك الاعظم على تقدير تقدمه فى الوجود لا يكون محددا لجهات
العناصر لان النار مثلا اما ان تطلب مقعر الفلك الاعظم او مقعر
فلك القمر والاول باطل والا لكانت النار فى حيزها ابدا بالقسر و
الثانى يقتضى ان يكون فلك القمر هو المحدد لمقعره الذى تطلبه النار
قال ولاجل هذين الشكين تشكك الشيخ فى كلامه ولولا الشك الثانى
لكان اسناد التحديد الى المحيط المطلق اولى لا لكونه اعظم واقوى
ولاجل ذلك ذهب اليه الشيخ واما انا فلقوة هذا الشك لم احكم بتلك الاولوية
اقول اما وجه تقدم المحيط على المحاط فقدمه وسياتى له بيان اخر واما

اقدم بل لكونه

الشك الثانی فلیس بوارد اما اولاً فلانه یقتضی ان یکون محدد جهة الهواء
هو النار و محدد الماء هو الهواء وهو مما لم یقل به قایل و اما ثانیاً فلان
العنصر لا یطلب ما هو الجهة بالطبع بل یطلب ما هو مکانه الطبیعی فی
جهة من الجهات سواء کان مکانه مشتملاً علی حاق تلک الجهة کالارض
او لم یکن کما فی العناصر و لذلک کانت الجهات بالطبع اثنین والامکنة
الطبیعیة اکثر ولیس یجب من کون فلک القمر علة لمقعره الذی هو
مکان النار ان یکون علة لتحدد الفوق فانا علی الاصل المذکور اذا
فرضنا متحرکاً یجتاز علی حیز النار و یصعد فی فلک القمر نحکم جزماً بانه
ذاهب الی جهة الفوق ولا نقول انه ذهب من جهة الفوق الی ما یقابله
فاذن لیس فلک القمر هو المحدد لجهة الفوق واما قولهم الخفیف المطلق
هو الذی یطلب جهة الفوق علی الاطلاق فلیس المراد به انه یطلب
ان یکون فوق جمیع الاجسام علی الاطلاق بل فوق العناصر فقط
والفاضل الشارح اورد المتن فی هذا الموضع هکذا فان کان للقسم الثانی
وجود فیتحدد بالاول موضعه و یتحدد بعد ذلک جهات الحرکات
المستقیمة و فسره بان المحدد ان کان غیر الفلک الاعظم فیتحدد بالاعظم
موضع المحاط الاول کفلک الثوابت و یتحدد به موضع ما تحته کفلک
زحل ثم یتحدد بعد تحدد مواضع الافلاک علی الترتیب جهات الحرکات
المستقیمة و ذلک یقتضی ان یکون الثانی فی قول الشیخ موضع الثانی.
ثالثاً فی المعنی قوله ویکون الاول انما یخلق بان یکون متقدماً

به موضع الثانی و وضعه
ثم یتحدد د ص

رتبة الابداع اى خليق بالمحدد الاول ان يكون فى ترتيب الابداع متقدما
وهو بان يكون الوسايط بينه وبين المبداء الاول تعالى ذكره اقل
مما يكون بين سائر الاجسام وبينه وايضا بان يكون مادونه محتاجا
اليه فى تحدد مكانه ولا يلزم من ذلك احتياج مادونه اليه فى تحقق
ذاته فلا يلزم امكان الخلاء لذاته على ما سنذكره فى النمط السادس ان شاء الله
تعالى والفاضل الش ذكر اقسام التقدم وبين ان تقدم الفلك الاعظم
ليس بالزمان قطعا ولا بالعلية لما سياتى فان لم يكن محددا للجهات
سائر الاجسام فلا يكون ايض بالطبع وبقى ان يكون متقدما اما
بالشرف لانه اعظم او بالرتبة كما مر قوله ويكون متشابه نسبة وضع
ما يفرض له اجزاء فيكون مستديرا المحدد الاول لا يجوز ان يكون
مؤلفا من اجسام مختلفة او متشابهة لان اختصاص كل جسم
منها بان يكون فى جهة من الاشياء الداخلة فيه دون جهة يقتضى
امتناع تاخر الجهة عن اجزائه المتقدمة عليه ويلزم من ذلك تقدم
الجهة على محددها فاذن هو بسيط ليس له اجزاء الا بالفرض
ويجب ان يكون نسبة تلك الاجزاء المفروضة بعضها الى بعض و
جميعها الى المركز وهى التى يلحقها الوضع بسببها متشابهة لانها
ان اختلفت وصار بعض الاجزاء اقرب الى المركز من بعض لزم
من اختصاص القريب بجهة وبعد غير جهة البعيد وبعده اختلاف
الجهات اجزاء المحدد ويلزم من ذلك ايض تقدم الجهة على محددها

هذا خلفٌ وتشابه اجزاء الشيء في الوضع هو الاستدارة فاذن محدد
الجهات مستدير الشكل اشارة الجسم البسيط هو الذي طبيعته
واحدة ليس فيه تركيب قوى وطبايع يريد بيان حال البسايط
من الاجسام ونحن قد ذكرنا في عدة مواضع ان الطبيعة تطلق
على معان وذكرنا بعض تلك المعاني بحسب الحاجة فمنها ان يقال
انها مبدء اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض
ويراد بالمبدء المبدء الفاعلي وحده وبالحركة انواعها الاربعة
اعني الاينية والوضعية والكمية والكيفية وبالسكون
ما يقابلها جميعًا وحتى بانفرادها لا يكون مبدءًا للحركة والسكون
معا بل مع انضياف شرطين هما عدم الحالة الملايمة ووجودها
ويراد بما تكون فيه ما يتحرك ويسكن بها وهو الجسم ويحترز به عن
عن المبادي الصناعية والقسرية فانها لا تكون مبادي لحركة ما
تكون فيه وبالاول عن النفوس الارضية فانها مبادي لحركات
ما يكون هي فيه كالانماء مثلا الا انها تكون مبادي باستخدام
الطبايع والكيفيات وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم عند
التحريك لا يخرجها عن كونها مبدءًا اولًا لانه بمنزلة آلتها ويراد
بقولهم بالذات احد معنيين احدهما بالقياس الى المحرك وهو
انها تحرك لا عن تسخير قاسر اياه بل بذاتها على وجه توجب
الحركة ان لم يكن مانع وثانيهما بالقياس الى المتحرك وهو انها تحرك

الجسم

الجسم المتحرك بذاته لا عن سبب خارج ويراد بقولهم لا بالعرض انه
احد معنيين احدهما بالقياس الى المحرّك وهو ان الحركة الصادرة
عنها لا يصدر بالعرض كحركة ساكن السفينه والثاني بالقياس
الى المتحرك وهو انها تحرك الشيء الذي ليس متحركا بالعرض كصنم
من نحاس فانه متحرك من حيث هو صنم بالعرض والطبيعة بهذا
المعنى تقارب الطبع الذي نعم الاجسام حتى الفلك وربما يزاد في هذا
التعريف قولهم على نهج واحد من غير ارادة ومح يتخصص المعنى
المذكور بما يقابل النفس وذلك لان المتحرك يتحرك اما على نهج واحد
اولا على نهج وكلاهما بارادة او من غير ارادة فمبدء الحركة على نهج — واحدة
واحد من غير ارادة هي الطبيعة وبارادة هو القوة الفلكية ومبدأها
لا على نهج واحد من غير ارادة هو القوة النباتية وبارادة هو القوة
الحيوانية والقوى الثلاث تسمى نفوسا فهذا معنى الطبيعة واما
القوة فقد ذكرنا انه مبداء التغير من شيء في غيره من حيث هو
غيره وفائدة هذا القيد ان الشيء الواحد من حيث هو واحد
يمتنع ان يكون فاعلا وقابلا مثلا الطبيب اذا عالج نفسه فلا
يقبل العلاج من حيث هو طبيب بل من حيث هو مريض والحيثيتان
تقتضيان التغاير فقول الشيخ الجسم البسيط هو الذي طبيعته
واحدة تعريف للبسيط ويعني بالطبيعة ما يعم الاجسام اى هو
الشيء الذي يكون المبدء المذكور فيه واحدا الا ان الافعال الصادرة

عنه واحدة وذلك لان الطبيعة الواحدة قد تتكثر افعالها باعتبارات
مختلفة كما ذكره في هذا الفصل وزاده وضوحا بقوله ليس فيه
تركيب قوى وطبايع اي لا يكون مجتمعا من اشياء مختلفة لكل
واحد منها طبيعة وقوة اخرى يتركب من جملتها شيء واحد
فان مثل هذا يقابل البسيط بل يكون طبيعة الاجزاء والكل جميعا
شيئا واحدا قوله والطبيعة الواحدة تقتضي من الاشكال و
الامكنة وسائر ما لابد للجسم ان يلزمه واحدا غير مختلف هنا اعراض
لا يمكن ان ينفك الجسم في وجوده عنها كالاين والوضع والشكل
والكيف والكم وغير ذلك وطبيعة الجسم لا محالة تقتضي من كل نوع
شيئا اما على ما سياتي في الفصل التالي لهذا الفصل فالطبيعة الواحدة
تقتضي من كل جنس منها شيئا واحدا على نهج واحد ولا يختلف
اقتضاؤها بالاوقات والاحوال الا اذا منعها مانع عن ذلك
قوله فالجسم البسيط لا يقتضي الا شيئا غير مختلف هذه نتيجه
لقوليه الجسم البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة الواحدة تقتضي
شيئا غير مختلف والفاضل الشارح قال هذا الحكم ليس بنتيجة لهما
لاحتمال ان يكون للبسيط قوة حيوانية تصدر عنها اشياء مختلفة
لكن لما كان الحق ان البسيط العنصري ليس ذا قوة حيوانية ولا يصدر
عن الفلكي اشياء مختلفة صح هذا الحكم واقول وضع المقدمتين
المذكورتين ينافي هذا الاحتمال لان قولنا القوة الحيوانية تصدر عنها
اشياء

اشياء مختلفة ينتج مع كبرى المذكورة وهي ان الطبيعة
الواحدة لا تصدر عنها اشياء مختلفة ان القوة الحيوانية ليست
بطبيعة واحدة وهذه النتيجة مع صغرى القياس المذكور وهو
قولنا الجسم البسيط له طبيعة واحدة ينتج ان الجسم البسيط لا
يكون ذا قوة حيوانية اشارة انك لتعلم ان الجسم اذا خلي وطباعه
ولم يعرض له من خارج تاثير غريب لم يكن له بد من موضع معين
وشكل معين فاذن يكون في طباعه مبدء استيجاب ذلك يريد
بيان ان الجسم لا يخلو عن موضع وشكل طبيعيين وان فيه طبيعة
تقتضي ذلك وانما خص البيان بهما لان احدهما وهو الموضع مخلف
للاجسام والثاني وهو الشكل متشابه وساير الاعراض المذكورة
يمكن ان ثبت بمثل هذا البيان لانها لا يخلوا اما عن التشابه او عن
الاختلاف فقال ان الجسم واراد به البسيط والمركب جميعا ولم يقل
كل جسم لان محدد الجهات لا موضع له وقال اذا خلي وطباعه ولم يقل
وطبيعته لان الطبيعة على بعض الوجوه لا يتناول الفلكيات
والطباع يتناولها واشترط ان لا يعرض له من خارج تاثير غريب لان
التاثير الغريب ربما يقتضي للجسم موضعا او شكلا قسريا كتاثير
الحرارة والاناء المكعب في الماء فان احدهما يصعده والثاني يكعبه
وقال لم يكن له بد من موضع معين وشكل معين لان المطلق منهما
يقتضيه الامر المشترك بين الجميع واما المعين فانما يقتضيه الطبيعة

الطبيعة الخاصة المط اثباتها وفى بعض النسخ لم يكن له بد من وضع
معين وعلى تقديره يكون الوضع ههنا هو الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة
بعض اجزائه الى بعض لا الذى هو المقولة التى يعرض بسبب نسب
اجزاء الجسم الى غير الجسم كما حمله الفاضل الشارح على ذلك لانه مما
يقتضيه تاثير غريب من خارج وعلى هذا الوجه يكون الحكم كليا لان
محدد الجهات ايضا له وضع الا ان ذكر الشكل يغنى عن ذكر الوضع
بحسب ترتيب الاجزاء فانه هيئة تعرض للجسم بعد الوضع بذلك المعنى
واما الوضع بالمعنى الثالث وهو كون الجسم بحيث يقبل الاشارة
الحسية فهو امر يقتضيه الجسمية الحالة فى الهيولى على ما تقدم وليس
مما يتعلق بالطبايع المختلفة اى الصورة فاذن لا وجه لحمل الوضع ههنا على ذلك
المعنى ثم قال فاذن فى طباع الجسم مبدا لاستيجاب ذلك وذلك
لان وجود العارض للشىء يدل على وجود سبب يقتضى ذلك
العروض والسبب يكون اما خارجا او غير خارج وفى هذا الموضع
لا يمكن ان يكون خارجا لانا فرضنا خلو الجسم عما يوثر فيه خارجا
عنه وبقى الجسم وحده غير منفك عن هذا العارض فاذن السبب
غير خارج وهو يكون اما امرا مشتركا فيه بين الاجسام كالصورة
الجسمية او امورا مختلفة يختص كل واحد منها ببعض الاجسام
والاول يقتضى ان يشترك الجميع فى اقتضاء الموضع المعين و
ليس كذلك فاذن هى امور مختلفة غير خارجة من الجسم وهى طبايع

الاجسام

الاجسام فاذن في طباع الجسم شيء هو مبدء استيجاب الموضع
المعين والشكل المعين وانما قال مبدء استيجاب ذلك ولم يقل
مبدء ذلك او مبدء وجوب ذلك لان الحصول في الموضع المعين
والتشكل بالشكل المعين ربما يزيلهما القسر كما ذكرنا لكن الجسم
يكون بحيث يعود الى ما تقتضيه طباعه منهما عند زوال القسر
ولو كان الطباع مبدءا لهما او لوجوبهما لزال عند زوالهما
لكنه لما كان مبدءا للاستيجاب كان في جميع الاحوال مستوجبا
لهما قوله وللبسيط مكان واحد تقتضيه طبعه وللمركب ما تقتضيه
الغالب فيه اما مطلقا واما بحسبه مكانه او ما اتفق وجوده
فيه اذا تساوت المجاذبات عنه فكل جسم له مكان واحد لما
فرغ من بيان ان كل جسم يقتضي موضعا وشكلا بحسب الطبيعة
على الاجمال شرع في التفصيل وبدء بالموضع واعلم ان الجسم اما
بسيط واما مركب والبسيط لا يمكن ان يقتضي الا مكانا واحدا لما
مضى ولما لم يكن للبسيط جزء الا بعد وجود الكل لم يكن لمكانه
جزء الا كذلك والسبب الذي يقتضي تجزية المتمكن يقتضي تجزية
المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل واما المركب فلا مكان
يختص به في اصل الابداع لان التركيب امر يعرض بعد الابداع
وايجاد مكان على سبيل الابداع قبل التركيب يطلبه المركب اذا
حصل يقتضي وجود الخلاء حالة الابداع وهو محال وايضا لو طلب

لو كان ذلك لزم ... المعدل ...

... تم

... تم

... لو كان ... الكرة بتمامه

واذا لم ... المجاذبات

انما ... ان لو كان ... وهو البعد ... لا ...

هذا ليس ... الجزء المعروض ... الجسم ... جزء المكان الكل

هذا خلاف ... اي

البسيط بعد طريان التركيب عليه ذلك المكان المفروض لوجب خلو مكانه
الاول وهو محال وايض لما كان التركيب لا يقتضى زيادة فى وجود الاجسام
فلا احتياج نسبه الى مكان زائد على ما كان للبسايط فاذن امكنه
المركبات هى امكنة البسائط بعينها ولذلك لم يتعرض الشيخ لذكر
اصل امكنتها وذكر وجه تعينها وتقريره ان المركب اما ان يكون لاحد
اجزائه غالبا على الباقيه بالاطلاق اولا يكون والثانى لا يخلو اما ان تكون
الاجزاء التى امكنتها فى جهة واحده كالماء والارض مثلا غالبة
على الباقيه وح تكون تلك الاجزاء معا غالبه بحسب طلب جهة
المكان اولا يكون فالمركبات بحسب هذه القسمة ثلاثة اقسام
ومكان القسم الاول ما يقتضيه الغالب فى المركب مطلقا ومكان
القسم الثانى ما تقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه اذ لا غالب فيه
مطلقا لكن فيه غالب بالاعتبار المذكور ومكان القسم الثالث
وهو الذى لا تغلب فيه جزء لا على الاطلاق ولا مع الغير بالاعتبار
المذكور فهو ما اتفق وجوده فيه ويكون ذلك عند تساوى
المجاذبات فيه عن المكان الذى اتفق وجوده فيه فان ذلك يقتضى
بقاؤه ثم كالحديده التى تجذبها قطع متساويه من المغناطيس
عن جوانبها وفى بعض النسخ اذا تساوت المجاذبات عنه وبيانه
ان الجزئين المتساويين من النار والارض مثلا ان تركبا على وجه
يكون كل جزء منهما يلى مكانه فانهما يتفرقان ويقصد كل جزء مكانه

على الباقى اى باعتبار الكيفية

ان لم

ان لم يكن مانع عن ذلك واما ان تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلى
مكان صاحبه فانهما يتحاذيان ويتفقان بالضرورة هناك فالوقوف
فى مكان التركيب انما يكون اذا تساوت المحاذيات عن المركب والرواية
الاولى اصح لان على تقدير الاخيرة كان يجب ان يقول منه لا عنه فحصل
من جميع ذلك انقسام الجسم الى اربعة اقسام واحد بسيط وثلاثة
مركبة وتعين مكان كل واحد منها بحسب الطبع او التركيب فظهر
ان كل جسم من شانه ان يكون فى مكان فله مكان واحد واحد وانما
حذف القيد المذكور لدلالة الكلام عليه قوله ويجب ان يكون الشكل
الذى يقتضيه البسيط طبيعة مستديرا والا لاختلفت هياته فى مادة
واحدة عن قوة واحدة ولما فرغ من بيان تفصيل المكان شرع فى
الشكل واقتصر على البسيط الذى يجب ان يكون شكله مستديرا
لكون المقتضى لذلك وهو الطبيعة واحدا وكون القابل واحدا و
امتنع ان يكون تاثير الفاعل الواحد فى القابل الواحد مختلفا ولم
يذكر اشكال المركبات لانها يختلف اختلاف انواع النبات والحيوان
والكلام فى ذلك يستدعى بسطا فهو بمباحث التركيب اليق فان
قيل ان كانت الاماكن المختلفة للبسايط دالة على اختلاف طبايعها
فلتكن الاشكال المتشابهة لا يجب ان تكون متشابهة لان العلل
المختلفة قد تكون متشابهة المعلولات فان قيل يلزم على ذلك ان

دالة على اشتراكها فى طبيعة واحدة
قلنا علل المعلولات المختلفة يجب ان تكون
مختلفة اما علل المتشابهة م

الاشكال كما يمكن استنادها الى الطبايع المختلفة يمكن استنادها ايض
الى الجسمية المشتركة فيها قلنا انها من حيث هي مطلقة كذلك واما
من حيث متعينة فمتاخرة عن المقادير التي تختلف باختلاف الطبايع
ولذلك كانت مستندة الى الطبايع ولقايل ان يقول فما بال اجزاء
الارض ليست مستديرة مع انها بسيطة والقول بان استدارتها
زايلة بالقسر ويبوستها مانعة من العود اليها يقتضي ان تكون
طبيعة واحدة مقتضية لشيء ولما يمنع من حصول ذلك الشيء
والجواب ان ذلك انما وقع بالعرض فان الطبيعة اقتضت بالذات
شكلا واقتضت كيفية حافظة للشكل فاقتضاؤها تلك الكيفية
لا تخالف اقتضاءها الشكل بل هو مؤكد له لو خليت وطبيعتها
لكن القاسر لما ازال الشكل ولم تزل الكيفية صارت الكيفية حافظة
للشكل القسري فهي مانعة عن العود الى الشكل الطبيعي بالعرض
وانما عرض ذلك لزوالها عن الحالة الطبيعية من وجه وبقائها
عليها من وجه واعترض الفاضل الشارح بان الفلك عندكم
لا يقتضي وضعا معينا مع استحالة خلوه عن الوضع المطلق فلم
لا يجوز ان يكون الاجسام لا يقتضي مواضع واشكالا متعينة
مع استحالة خلوها عنهما والجواب ان الفلك مع قطع النظر
عن غيره لا يوجب الوضع الذي هو هيئة تعرض بسبب نسبة الاجزاء

الى

الى الغير اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكمنا بانه لا يقتضي وضعا
معينا والجسم مع قطع النظر عن غيره يقتضي مكانا وشكلا معينين
فلذلك حكمنا بذلك واعترض ايضا بان متممات الافلاك والنقر
التي يتكون فيها التداوير والكواكب من الافلاك مع بساطتها مخالفة
بحسب الشكل لما تقتضيه الاستدارة وانتم لا تجوزون حصول ذلك
بالقسر وبان القوة المصورة ان كانت بسيطة فمحلها اما بسيط
واما مركب والاول يقتضي ان يكون شكل الحيوان كرة والثاني يقتضي
ان يكون مجموع كرات بعدد البسائط التي في المحل المركب وان كانت
مركبة من قوى فان كانت تلك القوى في محل واحد وكان البعض
يمنع البعض عن اقتضاء الاستدارة فلم لا يجوز ان يكون مع طبايع
بسائط الاجسام ما يمنعها عن ذلك وان كانت في محال مختلفة كان
الحيوان ايضا مجموع كرات والجواب عن الاول ان اتصال الصور الكمالية
ببعض البسائط في فطرتها الاولى لاسباب تعود الى العلل الفاعلية
غير ممتنع كما ان اتصالها ببعض المركبات لاسباب تعود الى العلل
القابلية في الفطرة الثانية غير ممتنع فان الكائن نباتا او حيوانا في
هذه الفطرة انما يتصل به صورة كمالية نباتية او حيوانية مع بقاء
صور اجزائه العنصرية بحسب مزاجه كذلك لا استبعاد ان يتصل في الفطرة
الاولى ببعض الافلاك المستديرة صورة كمالية تقتضي من ذلك
الفلك كرة تختص بها هي فلك خارج المركز او تدوير او كوكب مع

بقاء الصورة الاولى المتصلة بجميع اجزاء الفلك الاول فيها ويكون
ذلك بحسب امر في العلة المقتضية لوجود ذلك الفلك ويلزم من ذلك
ان يبقى من الفلك الاول متمم كرا ونقره متصوفا بالصورة الاولى فقط
على ما يشهد به علم الهيئة وعن الثاني ان القوة المصورة على
تقدير بساطتها وتركب محلها وعلى تقدير تركبها وتعلق اجزاءها
باجزاء المحل لا يقتضي كون الحيوان مجموع كرات لان حكم الشئ حال
الانفراد لا يكون حكمه حال التركب مع الغير ونحن ما ادعينا الا ان القوة
الواحدة في المحل المتشابه تفعل فعلا متشابها ولم يلزم من ذلك
انها تفعل في اجزاء المحل المختلف فعلها في المحل المتشابه لان المنفعل
منها ليست هي الاجزاء افرادا بل المركب الذي هو المحل وكذلك لم يلزم
ان القوة المركبة تفعل فعل بسائطها لان المجموع فاعل كثير الاثار
بحسب البسائط التي هي كالالات لها ليست عدة فاعلين متشابهي
الافعال تنبيه الجسم له في حال تحركه ميل يتحرك به ويحس به الممانع
ولن يتمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه وفي بعض النسخ وان تمكن
من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه يريد اثبات الميل وبيان احواله
والميل هو الذي يسميه المتكلمون اعتمادا ومحرك الجسم انما يحركه
بتوسطه وسبب احتياجه الى ذلك ان الحركة لا تخلو عن حد ما من
السرعة والبطوء لان كل حركة انما يقع في شيء ما يتحرك المتحرك فيه
مسافة كان او غيرها وفي زمان ما وقد يكون ان يتوهم قطع تلك

المسافة

واحدة

هو كيفية يكون بها الجسم مدافعا لما يمنعه
عن الحركة الى جهة ما

المسافة بزمان اقل من ذلك الزمان فتكون الحركة اسرع من الاولى
او باكثر منه فيكون ابطأ منها فاذن الحركة لا ينفك عن حد ما من السرعة
والبطوء والمراد من السرعة والبطوء هو شيء واحد بالذات وهو كيفية
قابلة للشدة والضعف وانما يختلفان بالاضافة العارضة لها
فما هو سرعة بالقياس الى شيء هو بعينه بطوء بالقياس الى آخر
ولما كانت الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية وكانت الطبيعة
التي هي مبدء الحركة شيئاً لا يقبل الشدة والضعف كانت نسبة
جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف اليها واحدة وكانت
صدور حركة معينة منها دون ما عداها ممتنعاً لعدم الاولوية
فاقتضت اولاً امراً يشتد ويضعف بحسب اختلاف الجسم ذي
الطبيعة في الكم اعني الكبر والصغر او الكيف اعني التكاثف والتخلخل
او الوضع اعني اندماج الاجزاء وانفشاشها او غير ذلك وبحسب
ما يخرج عنه كحال ما فيه الحركة من رقة القوام وغلظه وذلك
الامر هو الميل ثم اقتضت بحسبه الحركة وهذا الامر محسوس في الحركة
الاينية يحسه الممانع ويوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من
الزق المنفوخ فيه اذا احتبسه بيده تحت الماء وكما يجده من الحجر اذا
سكنه في الهواء فالشيخ اشار الى وجوده بقوله الجسم له في حال الحركة
ميل ولم يورد حجة على وجوده لكونه محسوساً بل اشار الى كونه محسوساً
بقوله ويحس به الممانع واشار الى كونه قابلاً للشدة والضعف بقوله

قيل عليه ان ذلك يعم الكلام ... الضعف ... [illegible]

ان يخرج عن حاله
كالشيء الذي تحرك في الهواء فانه يرى حركته
كما تحرك في الماء لان الهواء ارق قواما

ولم يتمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه اى يضعف بالقياس
الى قوة الممانع واما بالرواية الاخرى فيكون قوله وان تمكن من المنع
اشارة الى امكان وجوده والاحساس به عند عدم الحركة وذلك
مما يدل على مغايرته للحركة وقوله الا فيما يضعف ذلك فيه اشارة
الى انه قابل للشدة والضعف قوله وقد يكون من طباعه وقد يحدث
فيه من تاثير غيره فيبطل المنبعث عن طباعه الى ان يزول فيعود
انبعاثه ابطال الحرارة العرضية التى يستحيل اليها الماء للبرودة
المنبعثة عن طباعه الى ان تزول لما كان الميل هو السبب القريب للحركة
بوجه ما كان منقسما الى اقسامها فمنه ما يحدث من طباع المتحرك
وينقسم الى ما تحدثه الطبيعة كميل الحجر عند هبوطه والى ما تحدثه
النفس كميل النبات عند تبرزه من الارض وميل الحيوان عند
اندفاعه الارادى الى جهة ومنه ما يحدث من تاثير قاسر خارج
من الجسم فيه كميل السهم عند انفصاله عن القوس وانما يختلف
الاجسام فى قبوله والامتناع عن ذلك بحسب الامور الذاتية وغيرها
فالاختلاف الذاتى هو الذى يكون بحسب قوة الميل الطباعى و
ضعفها وهو ان يكون الاقوى بحسب الطبع كالحجر العظيم اكثر
امتناعا من قبول القسرى والاضعف اقل امتناعا وما عدا هذا
الاختلاف يكون بالاسباب الخارجة وذلك ككون الاضعف اكثر
امتناعا اما لعدم تمكن القاسر منه كالرملة الصغيرة او لعدم تمكنه

قبوله

ضعفها

من دفع

من دفع الموانع كالتنبه او لتحلل الذى لاجله يتطرق اليه الموانع
بسهولة كالرسية او لغير ذلك ولما كان الميل هو السبب القريب للحركة
وكان من الممتنع ان يتحرك الجسم حركتين مختلفتين معا بالذات
معا بالذات لان الحركة الواحدة تقتضى توجها الى مقصد ما يلزمه
عدم التوجه الى غير ذلك المقصد والحركتان المختلفتان معا يلزمهما
التوجه وعدمه الى كل واحد من المقصدين معا ويمتنع ان يقتضى
الشىء شيئا وعدمه معا فكان من الممتنع ان يوجد ميلان مختلفان
فى جسم واحد بالفعل بلى كما يجوز ان يجتمع فى جسم حركتان
احديهما بالذات والاخرى بالعرض كحركة الشخص فى سفينة بنفسه
بالذات وبحركة السفينة بالعرض كذلك يجوز ان يوجد ميلان
كحجر يحمله انسان يمشى فانه يحس بثقله وهو ميله بالذات ويخرق
الهواء منه وهو ميله بالعرض الذى هو للانسان بالذات
فاذا طرا على جسم ذى ميل طبيعى بالفعل ميل قسرى تقاوم
السببان اعنى القاسر والطبيعة فان غلب القاسر وصارت
الطبيعة مقهورة حدث ميل قسرى وبطل الطبيعى ثم تاخذ الموانع
الخارجية والطبيعة معا فى افنائه قليلا قليلا وتقوى الطبيعة
بحسب ذلك وتاخذ الميل القسرى فى الانتقاص وقوة الطبيعة فى
الازدياد الى ان تقاوم الطبيعة الباقى من الميل القسرى فيبقى الجسم
عديم الميل ثم تجدد الطبيعة ميلها مشوبا بآثار الضعف الباقية

[illegible]

فيها ويشتد الميل بزوال الضعف فيكون الامر بين قوة الطبيعة والميل
القسري قرسا من الامتزاج الحادث بين الكيفيات المتضادة واذا
تقرر ذلك فنقول قول الشيخ وقد يكون من طباعه اشارة الى الميلين
الطبيعي والنفساني وقوله وقد يحدث فيه من تاثير غيره اشارة
الى القسري وقوله ويبطل المنبعث عن طباعه الى ان يزول فيعود
انبعاثه اشارة الى امتناع اجتماع الميلين وابطال القسري
للطبيعي وعوده عند زوال القسري كما يشاهد في الحجر المرمي
حالتي صعوده وهبوطه وتمثل في ذلك بالماء وهو قوله ابطال
الحرارة العرضية التي يستحيل اليها الماء ليتصور كيفية التقاوم
المذكور فانه كما لا يجتمع في الماء حرارة وبرودة بل يكون ابدا متكيفا
بكيفية متوسطة بين غايتي الحرارة الغريبة والبرودة الذاتية فانه
اميل الى هذه ويسمى حرارة وتارة اميل الى ذلك ويسمى برودة وتارة
متوسطة بينهما ولا يسمى باسمهما وذلك بحسب تفاعل الحرارة العارضة
عرضية والطبيعة المبردة كذلك هنا لا يجتمع في الجسم ميلان بل
يكون ابدا ذا حال بين الميل القسري الشديد والطبيعي الشديد
تارة يسمى بالميل المنسوب الى القسر وتارة بالمنسوب الى الطبع
وتارة يعدم بهما معا وذلك بحسب تفاعل الميل القسري والطبيعة
وكما كان فعل الطبيعة المائية عند وجود العرض الذي تقتضيه
وهو البرودة حفظه وعند وجود ما يضاده كالحرارة افناءه وعند

يستحيل

الحلو

الخلو منهما ايجاد البرودة كذلك فعل الطبيعة في الجسم مادام مفارقا لحيزه عند وجود الميل المنبعث عنها حفظه وعند وجود ميل غريب يخالفه افناؤه وعند خلو الجسم عن الميل اتحاد الميل ايجاد الميل الطبيعي فهذا ماينبغي ان تحقق ليندفع الاشكالات التي تورد في هذا الموضع كما يقال لولا اجتماع الميلين لكان الحجران المتساويان اللذان رمىهما قوي وضعيف متساويين في الصعود ولكان وقوف حبل يتجاذب طرفاه بقوتين متساويتين ممتنعا قوله وانما يكون الميل الطبيعي لا محالة نحو جهة ستوخاها الطبع لما كانت الجهات بالطبع اما فوق واما تحت فالميل الطبيعي لا محالة اما يتوخى الفوق وهو الخفة واما يتوخى السفل فهو الثقل وهما بسيطان ومانقيضه النفوس النباتية والحيوانية يكون بحركاتها وجهات حركاتها قوله فاذا كان الجسم الطبيعي في حيزه الطبيعي لم يكن له وهو فيه ميل لانه انما يميل بطبعه اليه لما كان الميل الطبيعي الى جهة انما يوجد عند الخروج عن المكان الطبيعي وهو حال غير طبيعي كالحركة وجب انعدامه عند العود اليه وهو حال السكون بالطبع فان الواصل الى المكان يجب ان يبطل ميله اليه ولم يكن ميل عنه فاذن هو عديم الميل واعترض الفاضل الشارح على ذلك بان الحجر اذا وضع اليد تحته وهو على الارض فقد يحس ميله واجاب عنه بانه انما يكون في مكانه الطبيعي حين يكون في مركز العالم والحق في ذلك ان المكان الطبيعي للارض ليس هو مركز العالم الذي هو نقطة ما

ما او الافلاك شيء من الارض في المكان الطبيعي بل كونها في مكانها الطبيعي
هو كونها بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم والحجر المنفصل عنها
بالفعل ما دام منفصلا فهو ليس في مكانه الطبيعي لان مكانه جزءا
من مكانها قوله وكلما كان الميل الطبيعي اقوى كان امنع لجسمه
عن قبول الميل القسري وكانت الحركة بالميل القسري افتر وابطأ
لما ذكر الميلين اعني القسري وغيره وبين امتناع اجتماعهما وبين
حال الطبيعي منهما اراد ان يبين حالهما عند تعارض السببين فاشار
الى الاختلاف الذاتي المذكور لبناء ما يجيء من الكلام عليه واشار
بقوله وكانت الحركة بالميل القسري افتر وابطأ الى الحال الحادثة
عند تقاوم السببين كما قررناه اشارة الجسم الذي لا ميل فيه لا
بالقوة ولا بالفعل لا يقبل ميلا قسريا يتحرك قسرا والا فليتحرك
قسرا في زمان ما مسافة ما وليتحرك مثلا في تلك المسافة اخر فيه
ميل ما وممانعة فبين انه يتحركها في زمان اطول وليكن ميل اضعف
من ذلك الميل يقتضي في مثل ذلك الزمان عن ذلك المحرك مسافة
نسبتها الى المسافة الاولى نسبة زماني ذي الميل الاول وعديم
الميل فيكون في مثل زمان عديم الميل يتحرك بالقسر مثل مسافة
فتكون حركتا مقسورين ذي ممانع فيه وغير ذي ممانع فيه متساويتي
الاحوال في السرعة والبطوء وهذا محال يريد بيان ان الجسم
القابل للحركة القسرية لا يخلوا عن مبدء ميل ما بالطبع وقبل

الحوض

الخوض فيه نقول قد ذكرنا ان الحركة لابد لها من ثلاثة اشياء مسافة
وزمان وحد معين من السرعة والبطوء فنقول ههنا اذا اتفق
كل واحد من هذه الثلاثة واختلف الباقيان فقد يعرض بين
المختلفين تناسب ما وبيانه بالتفصيل ان المتحرك بالحد الواحد
من السرعة والبطوء يقطع مسافة طويلة في زمان طويل و قصيرة
في زمان قصير فيكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان
الى الزمان على التساوي والمتحرك في المسافة الواحدة يقطعها
بحد اسرع في زمان اقصر وبحد ابطا في زمان اطول فيكون
نسبة السرعة الى البطوء كنسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل
والمتحرك في الزمان الواحد يقطع بحد اسرع مسافة اطول وبحد
ابطا مسافة اقصر فتكون نسبة السرعة الى البطوء كنسبة المسافة
الطويلة الى القصيرة ويتبين من ذلك ان الطول في المسافة والقصر
في الزمان بازاء السرعة ومقابلهما بازاء البطوء واعلم انه يمكن
ان يقال ان الحركة بنفسها تستدعي شيئا من الزمان والمسافة
وبسبب السرعة والبطوء تستدعي شيئا آخر لانا بينا ان الحركة
يمتنع ان توجد الا على حد ما منهما فهي مفردة غير موجودة وما
لا وجود له لا يستدعي شيئا اصلا والحركة اما تنقسم الى نفسانية
والنفسانية تحدد النفس حالها من السرعة والبطوء المتخيلتين لها
بحسب الملائمة وينبعث عنها الميل بحسبها ومن الميل يحصل الحركة

يقطع ... [illegible]

[illegible]

وغير نفسانية ص

السريعة او البطيئة واما غير النفسانية التي مبدؤها طبيعة او قسر
فتحتاج الى ما يحدد حالها تلك اذ لا شعور ثم بالملائمة وغيرها فهي
بحسب ذاتها تكاد تحصل في غير زمان لو امكن واذ لم يمكن ذلك الا
عند معاوق بين المحرك وغيره فيما فاحتاجت الى ما يحدد ميلا
يقتضيها او لا تحدد بهما ولا يتصور ذلك الا عند معاوق بين المحرك
وغيره يصدّ عنهما وذلك لان الطبيعة لا يتصور فيها من حيث
ذاتها تفاوت والقاسر اذا فرض على اتم ما يمكن ان يكون لا يقع ايضا
بسببه تفاوت والميل في ذاته مختلف فالتفاوت الذي بسببه
يتعين الميل وما يتبعه اعني الحد المذكور من السرعة والبطوء
يكون بشيء آخر اما خارج عن المتحرك او غير خارج وهو الذي
يسمونه المعاوق اما الذي من خارج ذاته فهو كاختلاف قوام
ما يتحرك فيه كالهواء والماء بالرقة والغلظ واما الذي ليس
من خارج فهو لا يمكن ان يعاوق الحركة الطبيعية لان ذات الشيء
لا يمكن ان يقتضي شيئا ويقتضي ما يعوقه عن اقتضائه ذلك بل
هي الذي يعاوق القسرية وهو الطبيعة او النفس اللتان هما
مبدء الميل الطباعي فاذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين اعني
الخارجي والداخلي ارتفاع السرعة والبطوء من الحركة ويلزم منه
انتفاء الحركة ولاجل ذلك استدلت الحكماء باحوال هاتين
الحركتين تارة على امتناع عدم معاوق خارجي فبنوا امتناع

وجود

وجود الخلاء وتارة على وجوب وجود معاوقٍ داخلي فاثبتوا مبدءَ
ميل طبيعي في الاجسام التي يجوز ان تتحرك قسرا وهو مسئلتنا هذه
ووجه الاستدلال في المسئلتين ان اختلاف المعاوقة لما كان مقتضيا
لاختلاف السرعة والبطوء كانت المعاوقة القليلة بازاء السرعة
والكثيرة بازاء البطوء فكانت نسبة المعاوقة الى المعاوقة في القلة
والكثرة كنسبة المسافة الى المسافة فيهما على التكافؤ اعني القلة
في احديهما بازاء الكثرة في الاخرى وكنسبة الزمان الى الزمان على
التساوي اعني القلة في بازاء القلة والكثرة بازاء الكثرة و
اذا ثبت ذلك فلنفرض متحركا عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان
وآخر مع معاوقة ما يقطعها ويكون لا محالة في زمان اكثر وثالثا
مع معاوقة اقل من الاولى على نسبة الزمانين فهو لا محالة يقطعها
في زمان مساوٍ لزمانٍ عديم المعاوقة ويلزم من ذلك الخلف لتساوي
وجود المعاوقة وعدمها الا ان يجعل حركة عديم المعاوقة لا في
زمان بل في آن لا ينقسم وهو ايضا محال لما مر فهذا تقرير مقاصدهم
في هذا الباب واعترض على ذلك طائفة من المتاخرين كالشيخ
كالشيخ ابي البركات البغدادي وغيره بما ذكر الفاضل الشارح
وهو ان الحركة بنفسها تستدعي زمانا وبسبب المعاوقة زمانا
فتستجمعهما واجدة المعاوقة وتختص باحدهما فاقدتها فاذن زمان
نفس الحركة غير مختلف في جميع الاحوال وانما يختلف زمان المعاوقة

بحسب قلتها وكثرتها ويختلف زمان الحركة بعد انضياف ما يجب
من ذلك اليه ولا يلزم على ذلك الخلف ولا المحال المذكوران واقول
الحركة بنفسها لا يمكن ان تستدعى زمانا لانها لو وجدت لا مع حد
من السرعة والبطوء فى زمان كانت بحيث اذا فرض وقوع اخرى
فى نصف ذلك الزمان او فى ضعفه كانت لا محالة ابطاء واسرع
من المفروض وكانت مع حد من السرعة والبطوء حين فرضناها
لا مع حد منهما هذا خلف ولنرجع الى المتن فالدعوى المذكورة
فى الكتاب ان الجسم الذى لا مبدء ميل فيه بالطبع لا يمكن ان يتحرك
بالقسر والبرهان انه ان امكن فليتحرك مع عدم مبداء الميل الذى
هو المعاوق الداخلى مسافة ما فى زمان وليتحرك مثلا فى تلك
المسافة جسم آخر فيه مبدء ميل ومعاوقة فالظاهر انه يتحركها فى
فى زمان اطول وليكن جسم ثالث فيه مبدء ميل ومعاوقة ما
فظاهر انه يتحركها فى زمان اطول وليكن جسم ثالث فيه مبدء ميل
ومعاوقة اقل على نسبة يقتضى ان يقطع فى ذلك الزمان عينه
المتحرك مسافة اطول من المسافة الاولى على نسبة زمانى ذى
الميل الاول وعديم الميل لان مع وحدة الزمان يكون نسبة
المسافة القصيرة الى الطويلة كنسبة الميل القوى الى الضعف
فيكون فى مثل ذلك زمان عديم الميل يتحرك مثل مسافة لان
مع وحدة المتحرك يكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة

الى

الى المسافة فيلزم الخلف واما المحال بسبب الزمان فسيذكره
من بعد واعترض الفاضل الشارح بعد ذلك بان نسبة اثر المؤثر
الضعيف الى اثر القوى ربما لا يكون كنسبتهما قال فان قيل
قوى الجسم تنقسم بانقسامه قلنا لعل القوة المؤثرة انما تحصل
عند اجتماع الاجزاء ولا تتوزع بل تنعدم عند التجزية وايضا
فان دل ذلك على احتياج الحركة القسرية الى معاوق فقد
دل ايضا على احتياج الطبيعية اليه واعاد ما ذكره بعينه ثم قال
ويلزم منه ان يكون في الاجسام الطبيعية مبدءان لميلين
نعوق كل واحد منهما الاخر ثم قال فان قلتم معاوق القوام
كافية هناك قلنا فليكن ايضا كافية في القسرية ثم قال ويلزم
من ذلك بعينه ان يكون في الفلك ايضا معاوق لانه مستمر في الجميع
والزم منه محالات والجواب عن الاول ان من القوى الجسمانية
ما يحل في موادها وينقسم بانقسامها فيستاوى الجزء والكل
فيها وهي كالصور والطبايع ومنها ما يحل في جملة منها ولا ينقسم
بانقسامها الجملة كالقوة الحيوانية فان الجزء من الحيوان لا يكون
حيوانا وما نحن فيه من الصنف الاول والاعتراض بالممنوع عن
التاثير بسبب الصغر غير وارد لانه بسبب مانع خارجي وقد اشترط
في الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية وعن الثاني انا حكمنا
باحتياج الحركة الطبيعية ايضا الى معاوق ولم يلزم من الحجة المذكورة

الفلكيات

ان يكون المعاوق داخل الجسم البتة بل هو محال في الطبيعة كما هو
هناك من خارجه فاذن معاوقة القوام كافية هناك واما في القسرية
فلا لان الحجة بعينها قايمة مع فرض التساوي في القوام واما
الكيفيات فلا يلزمها ذلك لما بينا من الفرق تذكرة يجب ان نتذكر
ههنا انه ليس زمان لا ينقسم حتى يجوز ان يقع فيه حركة لا ميل له
ولا يكون له نسبة الى زمان حركة ذي ميل لو كان زمان لا ينقسم
لما كان له الى الزمان المنقسم نسبة كما لا نسبة للنقطة الى الخط
وح ان كانت حركة عديم الميل واقعة فيه وحركة ذي الميل في
الزمان المنقسم لما تمت هذه الحجة لانها مبنية على التناسب وهم
وتنبيه ولعلك تقول ان الجسم ليس يلزم ان يكون له موضع
او وضع ولا شكل من ذاته بل يجوز ان يكون جسم من الاجسام
اتفق له في ابتداء حدوثه من محدثه او اتفق له من اسباب خارجة
لا يتعرى من تعاورها اياه وضع او شكل صار اولى به كما يعرض
لكل مدرة ان يصير مكانها مختصا بطباعها دون مكان الاخرى
بسبب غير ذاتها وان كان بمعونة من ذاتها ثم لا ينفك مع اختلاف
احوالها من مكان طبيعي جزوي يختص بها لا استحقاقا فكذلك
فيما نحن فيه المكان مطلقا وان لم يكن طبيعيا لا ينفك عنه
وان لم يكن استحقاقا مطلقا وكذلك الكلام في الشكل لكنك يجب
ان تعلم اولا ان كل شيء فقد يمكن فرضه مبرءا عن اللواحق الغريبة

الغير

الغير المقومة لماهيته ووجوده فافرض كل جسم كذلك وانظر هل
يلزمه وضع وشكل واما المحدث فانه لن يخص ذات الجسم عند
الحدوث بمكان دون مكان الا لاستحقاق بوجه ما من طبعه
او لداع مخصص او اتفاقا فان كان لاستحقاق فذلك ذلك و
ان كان لداع غريب غير الاستحقاق فهو احد اللواحق الغير المقومة
وقد نقضناها عن الجسم وان كان اتفاقا فالاتفاق لاحق غريب
وستعلم ان الاتفاق يستند الى اسباب غريبة قد مر بيان ان
الجسم يقتضى بالطبع موضعا وشكلا معينا وهذا الوهم
تشكك فى ذلك وانما اخره الى هذا الموضع لانه لما ذكر استيجاب
الجسم للموضع والشكل اراد ان يذكر الامور الطبيعية معا فذكر
الميل بعقبيه ثم لما فرغ من ذلك عاد الى ذكر الاشكال على حكمه
الاول وتقريره بحسب ما فى الكتاب ان يقال ليس يجب ان يكون ذات
كل جسم هى المقتضية لان يكون له موضع او وضع وشكل والوضع
هنا ليس بمعنى المقولة بل بالمعنى المذكور وانما قال موضع او وضع
ليكون الحكم كليا ولم يورده مع الشكل لفظة او لانه يعم الاجسام كلها
قال وذلك لان من الجايز ان تخص مخصص محدث الاجسام كل جسم
فى ابتداء حدوثه بمكان او وضع وشكل على سبيل الاتفاق
او لاجل اسباب خارجة اتفاقية لا يتعرى الجسم عنها كارادة المحدث
او مصلحة ذلك الجسم او ترتيب ونظام للاجسام ثم صار ذلك المكان

او الشكل بعد الحصول اولى بالجسم للوجوب اللاحق بما يوجد بعد
وجوده كما مر في المنطق ثم لم ينتقل بعد الحدوث ما انتقل منها
الا لسبب ناقل عما كان عليه الى شكل خصصه الناقل به وذلك
كما يعرض لكل مدرة من الارض ان يصير مكانها الجزوى مختصا
بطباعها دون مكان مدرة اخرى بسبب غير ذاتها وهو ما يوجب
انفصالها عن الارض وحصولها في موضعه على ما هو عليه وان كان
ذلك بمعونة ذاتها الا انها لو لم تكن قابلة للفصل في ذاتها لما امكن
لذلك السبب ان يفصلها من الارض ثم ان تلك المدرة مع اختلاف
احوالها لا تنفك عن مكان طبيعي جزوى يختص بها لا بحسب
استحقاق تقتضيه طبيعتها فلم لا يجوز ان يكون المكان فيما نحن
فيه كذلك اى يكون المكان المطلق وان لم يكن لكل جسم طبيعيا فهو
غير منفك عنه لا بحسب الاستحقاق المذكور مطلقا بل بسبب
الامور المذكورة وكذلك الشكل فهذا تقرير الوهم والتنبيه على
الجواب بان كل شيء فقد يمكن فرضه منفردا عن كل ما يلحقه من
خارج بحسب ماهيته ووجوده فافرض كل جسم كذلك وانظر هل
تجده محتاجا الى وضع معين وشكل معين فيلزمك ان تحكم بانه
لذاته يقتضيهما وانما قال كل جسم ولم يقل الجسم مطلقا ليكون
الحكم كليا مناقضا للتشكك ولما قال كل جسم لم يذكر الموضع و
اقتصر على الوضع لان الموضع يختلف باختلاف الاجسام وليس

مما

مما يلزمه لجسميته ثم قال واما المحدث وقد خصه بالذكر للمكان

ان يقع التشكل به اكثر فانه لن يخص الجسم بمكان دون مكان الا

لترجح يرجع اما الى الجسم كاستحقاق بوجه ما لبعض الامكنة و

الاشكال دون غيرها من طبعه واما الى المحدث كداع مخصص

واما الى غيرها كالاتفاق والاول هو المط والثاني والثالث من

اللواحق الغريبة التي اشترطنا قطع النظر عنها واشار مع ذلك

الى ان الاتفاق ليس على ما يظن انه لا يستند الى سبب بل هو

الذي يستند الى سبب غريب سدر وجوده ولا يفطن له فينسب

الى الاتفاق وستعلم ان كل ممكن فله سبب اشارة الجسم اذا وجد

على حال غير واجبة من طباعه مخصوصة عليها من الامور الامكانية

ولعلل جاعلة ويقبل التبديل فيها من طباعه الا لمانع واذا كانت

هذه الحال في الموضع والوضع امكن الانتقال عنها بحسب اعتبار

الطبع فكان فيه ميل احوال الجسم لا تخ اما ان تجب بحسب طبعه

لا تجب بل تمكن والواجبة بحسب طبعه لا يمكن ان تتبدل و

تزول وغير الواجبة انما تحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيها

وتلك الاحوال قابلة للتبديل والزوال بالنظر الى طباع الجسم

وليست بقابلة لهما بالنظر الى عللها ما دامت مانعة عن التبديل

والزوال فاذا كانت الحال في الموضع والوضع هذه امكن انتقال

الجسم عنهما باعتبار طبعه فامكن ان يزيله قاسر عن ذلك الموضع

يثبت الميل مطلق

او الطباع الجسم تقتضيها

لانه موصل

اذ ليست الذات موجبة لها بل فيه

والوضع فكان في ذلك الجسم مبدء ميل بالطبع للجهة المذكورة و
اعلم ان حصول كليات الاجسام في مواضعها الطبيعية واجب
لعلل تقتضيها الاصول فانتقالها عنها غير ممكن واما جزئيات
العناصر فحصولها في اماكنها الجزئية غير واجب ولذلك كان انتقالها
عنها ممكنا وايقاع الوضع بمعنى المقولة والموضع للفلك غير
واجب فزواله عنه ممكن وهذا اصل مفيد في نفسه ويبتني
عليه ما يتلوه اشارة الجسم المحدد للجهات ليس بعض اجزائه
التي تفرض اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذات من بعض
فلا يكون شيء من ذلك واجبا لشيء منها فهي لعلة والنقلة
عنها جائزة فالميل في طباعها واجب وذلك بحسب ما يجوز
فيها من تبدل الوضع دون الموضع وذلك على الاستدارة
فعنه ميل مستدير يريد اثبات مبدء ميل مستدير لمحدد
الجهات فقال ليس بعض اجزائه التي تفرض لانه قد عرض فيما
مضى بما يدل على ان امتناع ان يكون لمحدد الجهات اجزاء
بالفعل وقال اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذات ليعلم
ان الوضع الذي هو ممكن له هو الهيئة التي تعرض بحسب نسب
اجزائه الى ما هو داخل فيه وهو محاذاتها له والجزء ان هذا الوضع
انما يعرض من تاثير غريب فاذن ليس بواجب بحسب طباعه
فهي لعلة لما مضى والنقلة عنها جائزة فالميل في طباعها واجب

وهو

وهو المستدير لا المستقيم واعلم ان وجود مبدء ميل مستدير
في جرم بسيط يدل على امتناع صدور ما يعوق عن ذلك بحسب
الطبع عنه ولا يمكن ان يعوق عن الحركة المستديرة من خارج
الا ذو ميل مستقيم او مركب يمتنع وجوده عند المحدد ووجود
مبدء الميل وعدم العائق يدلان على وجود ذلك الميل بالفعل
المستلزم لوجود الحركة الا ان الشيخ لم يتعرض لذلك في هذا الموضع
وسيشير اليه في موضع اليق به والفاضل الشارح اورد ههنا
حجة من نفسه وهي ان محدد الجهات بسيط لان المركب يصح عليه
الانحلال وتنعكس هذه القضية الى قولنا وما لا يصح عليه
الانحلال فليس بمركب ومحدد الجهات لا يصح عليه الانحلال ثم
اضاف الى هذه الصغرى قوله وكل بسيط يصح عليه الحركة المستديرة
فقبيه ميل ثم اعترض على ذلك بان الامكان اما ان يكون بحسب ذات
الشيء فقط واما ان يكون بحسب حصول الاستعداد التام و
الاول لا يوجب وجود الحركة المستديرة لان امكان احتراق
لا يقتضي حصول سبب الاحتراق فيه والثاني غير معلوم
لان العلم به يتوقف على العلم بان فيه مبدء ميل مستدير واعترض
ايضا بان العناصر بسيطة فاذن يجب ان تتحرك على الاستدارة
واعترض ايضا بان الاجزاء الذي يدور الفلك عليها كسائر
الاجزاء التي لا يدور عليها مما لا يتناهى فلو لزم من تشابه اجزائه

لتشابه اجزائه في الماهية ثم قال
وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة

صحة الحركة عليه لزم صحة حركته بحركات مختلفة غير متناهية و
ان يكون لها ميول لا تتناهى بحسبها واورد اعتراضات اخر
بعضها فى حكم المكرر وبعضها يخل بما يتحقق من الاصول المذكورة
واقول فى الجواب عن الاول ان الامكان بحسب ذات الشىء
يكفى فى هذا المط لان مع ذلك الامكان وقطع النظر عن الموانع
العرضية يمكن فرض التحريك القسرى المقتضى لوجود الميل بالطبع
وعن الثانى ان العناصر ليس فيها مبدء ميل مستدير لمانع ذاتى
غير غريب وهو وجود الميل المستقيم فيها ولما كانت الحركة المستقيمة
من محدد الجهات ممتنعة لم يكن هناك مانع ذاتى من الحركة المستديرة
وانما انحصر الموانع فى هذين لان الحركات البسيطة منحصرة فى
ثلثة حركة من المركز وحركة اليه وحركة عليه فالميول البسيطة
ثلاثة اثنان مستقيمان وواحد مستدير وعن الثالث ان اختصاص
احد الاوضاع الفلكية بان يستدير عليه الفلك من سائرها
يجب ان يكون بحسب مخصص عايد الى محركه اذا المتحرك بسيط
فهذا حكم يوجبه العقل وان لم يعرف وجه التخصيص بالتفصيل
ولما وجد متحركا على وضع ما حكم بوجود ذلك المخصص بالاجمال
وحكم ان ذلك المخصص بعينه يجب ان يكون مانعا عن الاستدارة
على سائر الاوضاع لامتناع وجود حركتين مختلفتين فى جسم
واحد تنبيه وانت تعلم ان هذا التبدل الممكن ليس يكون بحسب

حال

٣٣٩

جال الاجزاء بعضها عن بعض بل بحسب نسبة اما الى شىء من
خارج واما الى شىء من داخل واذا كان ذلك الجسم او لا ليس مما
يتحدد جهته ووضعه بمحدد من خارج محيط بقى ان يكون بحسب
جسم من داخل معناه ما ذكرناه مرارا وهو ان الوضع المتبدل بأى
معنى هو تنبيه وانت تعلم ان تبدل النسبة عند المتحرك قد يكون
للساكن وللمتحرك فيجب ان يكون عند ساكن تبدل نسبة محدد الجهات
يكون عند المتحرك كفلك منازل المتحركة تحته على تقدير كون محدد الجهات
ساكنا على الاطلاق وكذلك على تقدير كونه متحركا ولكن لا على
الاطلاق بل بشرط ان يتخالفا فى شىء من الحركة او القطبين او
المركز اما اذا توافقا فى الجميع فلا ويكون عند الساكن كالارض
على تقدير كون محدد الجهات متحركا على الاطلاق ولا يكون على
تقدير كونه ساكنا البته ولما ثبت امكان تحرك محدد الجهات
فاذن تبدل نسبة لا يجب عند متحرك على الاطلاق بل بحسب
ما او يجب عند ساكن على الاطلاق اشارة الجسم القابل
للكون والفساد يكون له قبل ان يفسد الى جسم آخر يتكون
عنه مكان وبعده مكان لاستحقاق كل جسم مكانا بحسبه
ويكون احد المكانين خارجا عن الاخر فان كان حصول
الصورة الثانية له فى مكان غريب له بحسبها اقتضى ميلا
مستقيما الى المكان الذى بحسبها وان كان فى المكان الذى له

بحسبها فقد كان زاحم قبل لبس هذه الصورة ما هذا المكان مكانه
فزحمه فجوهر متمكن هذا المكان بالطبع قابل للنقل من مكانه
فهو مما فيه ميل مستقيم فكل كائن وفاسد ففيه ميل مستقيم
يريد بيان ان كل ما يجوز عليه الكون والفساد ففيه مبدء ميل
مستقيم والكون والفساد هما حدوث صورة وزوال اخرى
عند تبدل الصور المختلفة بالنوع على الهيولى الواحدة و
سيجيء بيان اثباتهما في جزئيات العناصر وتقرير المط ان
الجسم القابل للكون والفساد يكون قبل الفساد نوعا اخر
وبعد الكون نوعا اخر وكل نوع بسيط يقتضي مكانا خاصا
بحسب طبيعته النوعية على ما مر ويستحيل ان يقتضي بسيطان
مختلفان بالنوع مكانا واحدا وعلى هذه المسئلة تبناء هذا
المط وهي في الاجسام المقتضية للميول المختلفة ظاهرة قال
الميل البسيط يكون اما نحو المكان الطبيعي او نحو الوضع
المط مع ملازمة المكان الطبيعي واما على الوجه الكلي
فبيان هذه المسئلة بان يقال الطبايع المختلفة لا تقتضي
من حيث هي متخالفة شيئا واحدا والشيخ عرض بذلك في قوله
لاستحقاق كل جسم مكانا خاصا بحسبه ويكون احد المكانين
خارجا عن الاخر ونعود الى تقرير المط فنقول ثم حال هذا الكائن
لانه اما ان يكون بحسب الصورة الثانية التي هي الكائنة في

او كلية تعالى لا يستلزم

من حيث طبيعة الوضع او نوع ما بالقوة الى الفعل

المختلفة

مكان

مكان غريب او لا يكون بل يكون في مكانها الطبيعي وعلى التقدير
الاوّل يلزم ان يقتضي طبيعة الكائن ميلا مستقيما الى مكانه
الطبيعي وعلى التقدير الثاني يلزم انه قد كان في هذا المكان
قبل لبس هذه الصورة بحسب صورته الاولى الفاسدة غريبا
مزاحما للجسم الذي مكانه هذا المكان وانه قد زحمه وغلبه
واخرجه من مكانه بالقسر حينئذ حتى حصل هو في مكانه هذا
فاذن الجسم المتمكن في هذا المكان بالطبع قابل بجوهره
للنقل من مكانه ويلزم من ذلك ان يكون فيه ميل مستقيم والا
فكيف يخرجه عنه وانما قال فجوهر متمكن هذا المكان قابل
للنقل ولم يقل فهذا المتمكن لان هذا المتمكن من حيث الشخص
لم ينتقل بل انتقل قبل تكونه ما هو من جوهره ونوعه فقد بان
ان كل كائن وفاسد ففيه مبدء ميل مستقيم وهم وتنبيه فان
تشككت وقلت يكون ذلك المتكون لصيق الجسم الذي انتقل
الى صورته بالكون فقد اوجبت لنوعه ان يقع خارج مكانه
فان اللصيق ليس هو المكان بل الجار الوهم هو ان يقال انتم
اوجبتم الانتقال على كل كائن وفاسد وذلك ليس بواجب لان التكون
يمكن ان يقع على وجه لا يحتاج فيه الى الانتقال وهو ان يكون
الجسم الكائن قبل تكونه ملاصقا للنوع الذي صار منه بعد
تكونه كالجزء من الماء المماس لبسطح الهواء فانه اذا صار هواء

لان كل ما يحرك بالقسر يمكن ان يتحرك ... بل

هذا نقض على الشق الاول انفصل بين

صار متصلا بالهواء فلا يحتاج الى ان ينتقل والتنبيه على الحق
بان يقال الملاصق هو الذى يكون فى مكان يجاور مكان الملصوق
ويجاوره الشيء غيره فهو لم يكن ح فى ذلك المكان فاذن انتقاله
اليه واجب ويتحقق ذلك بان يقال مكان اللاصق اما طبيعى للكل
او غير طبيعى والقسمة مترددة والبيان المذكور بعينه عليهما عايد
اشارة الجسم الذى فى طباعه ميل مستدير يستحيل ان يكون
فى طباعه ميل مستقيم لان الطبيعة الواحدة لا تقتضى توجها
الى شيء وصرفا عنه وقد بان ايضا ان المحدد للجهات لا مبدء
مفارقة فيه لموضع الطبيعى فلا ميل مستقيم فهو مما وجوده
عن صانعه بالابداع ليس مما يتكون عن جسم يفسد اليه او
يفسد الى جسم يتكون عنه بل ان كان لكون وفساد فعن عدم
واليه ولهذا فانه لا يتخرق ولا ينمى ولا يستحيل استحالة تؤثر
فى الجوهر كتسخن الماء المودى الى فساده هذه الاشارة
مشتمل على مسئلتين احديهما كلية والثانية جزئية فالاولى
ان الجسم البسيط يمتنع ان يجتمع فى طباعه ميلان مستد...
ومستقيم وبرهانه ما مضى وهو ان الطبيعة الواحدة لا تقتضى
امرين مختلفين وعبر عنه بعبارة اخص بهذا الموضع وهو قوله
لان الطبيعة الواحدة لا تقتضى توجيها الى شيء اى بالحركة
المستقيمة وصرفا عنه اى بالمستديرة وعليه سوال المشهود

وهو

وهو ان الجسم الذى فى طباعه ميل مستقيم قد يقتضى الحركة عند
لاحصوله فى مكانه وقد يقتضى السكون عند حصوله فيه فلم
لا يجوز ان يقتضى جسم ميلا مستقيما عند احدى حالتيه
وميلا مستديرا عند الحالة الاخرى وذلك لان الطبيعة الواحدة
انما لا تقتضى امرين بانفرادها اما بحسب اعتبارين فقد تقتضى
والجواب عنه ان اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة شىء واحد
تقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك الشىء هو استدعاء المكان
الطبيعى فقط فان كان غير حاصل فذلك الاستدعاء يستلزم
حركة تحصله وان كان حاصلا فهو بعينه يستلزم سكونا ومعناه
انه لا يستلزم حركة فهو اذن ليس بشىء آخر غيرهما اقتضته اولا
واما اقتضاء الحركة المستديرة فهو امر مغاير لاستدعاء المكان
الطبيعى اذ قد يوجد احدهما منفكا عن صاحبه وقد يوجد معه
وايضا فى الامكنة مكان طبيعى يطلبه المتحرك على الاستقامة و
ليس فى الاوضاع وضع طبيعى يطلبه المتحرك على الاستدارة
ولذلك اسندت احدى الحركتين الى الطبيعة بخلاف الاخرى
فاذن ليس مبدؤهما شيئا واحدا واما المسئلة الجزئية فهى ان محدد
الجهات لا ميل مستقيم فيه وذلك لوجهين احدهما ان فيه ميلا
مستديرا فيمتنع ان يكون فيه معه ميل مستقيم والثانى انه
لا مبدء مفارقة فيه لموضعه الطبيعى ولفظة ايضا فى قوله فقد

بان ايضا يدل على ان الاستدلال بهذا الطريق استدلال ثان
وقد تفرع على هذه المسئلة عدة مسائل الاولى ان اتحاد محدد
الجهات من موجده انما يكون على سبيل الابداع اى لا عن شىء
لا على سبيل التكوين عن شىء والثانية انه لا يفسد الى شىء
آخر يتكون عنه وذلك لامتناع الكون والفساد عليه ثم قال
بل ان كان له كون وفساد فعن عدم واليه والفائدة فيه ان
الكون والفساد قد يطلقان باشتراك الاسم على الحدوث
والفناء ايضا اى على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود
من غير ان يكون هناك هيولى قبل الوجود وبعده فبين الشيخ
انه لا يمتنع فى هذا الموضع اطلاق الكون والفساد بهذا المعنى
على محدد الجهات بل يمتنع على اطلاقهما بالمعنى الاول الثالثة
ذلك بقوله وهذا لا يتخرق واشار بلفظه هذا الى قوله لا ميل
مستقيم فيه لا الى قوله لا يكون ولا يفسد فان امتناع الخرق
والالتيام لا يتعلق بامتناع الكون والفساد من حيث الاصطلاح
الرابعة انه لا يجوز عليه الحركة الكمية لانها لا توجد الا بعد حركة
الاجزاء على الاستقامة واشار الى ذلك بقوله ولا ينمى فان النماء
هو الازدياد الطبيعى للجسم بسبب دخول اجزاء شبيهة بها القوة
فيه والذبول ضده وكذلك التخلخل والتكاثف فانهما يقتضيان
خروج الجسم عن مكانه وتخليته عن بعضه الخامسة انه لا يجوز

انه لا يجوز الخرق والالتيام عليه وذلك لانهما يستلزمان حركة الاجزاء على الاستقامة واشار اليها ٢٥

عليه

٢٦٢

عليه الحركة الكيفية واشار اليه بقوله ولا تستحيل ثم قيّده بقوله
استحالة تؤثر في الجوهر كتسخن الماء المودى الى فساده وكون
الهواء منه لا لان ساير الاستحالات جايزة عليه بل لان امتناع
ساير الاستحالات لا يتبين بامتناع الحركة المستقيمة في
ظاهر النظر فاقتصر على ذلك واعرض عما يحتاج فيه الى بيان
ابسط لانه داخل في كلامه بالعرض والغرض من ايراد هذه المسائل
التنبيه على ان محدد الجهات لا يجوز عليه من اصناف الحركات
الا الحركة الوضعية وتبين من ذلك ايضا ان الحركة الاينية
المستقيمة اقدم من الحركة في الجوهر الذى هو الكون والفساد
بحسب الصور النوعية والخرق والالتيام بحسب الصور الجسمية
عند القائلين بها واقدم من الحركة في الكم والحركة في الكيف
لان امتناع وجود الحركة المستقيمة مستلزم لامتناع وجود
كل واحدة من تلك وقد تبين من قبل ان الوضعية المستديرة
اقدم من المستقيمة فاذن صح ان اقدم الحركات كلها هي الوضعية
المستديرة واعلم ان جميع الاحكام المذكورة ثابتة لما يوجد
فيه الحركة المستديرة من السماويات وان لم يتعرض الشيخ
لذلك تنبيه الاجسام التى قلنا نجد فيها قوى مهيئة نحو الفعل
مثل الحرارة والبرودة واللذع والتخدير ومثل طعوم وروايح
كثيرة كلذعة النار لذعا احرقة لما نتكلم على الاجسام المطلقة و

والاجرام الفلكية اراد ان يتكلم ايضا على العنصرية فبدء بايضاح
احوال الكيفيات الاربع التي تفعل وتنفعل هذه الاجسام بها
ولا توجد خالية عن اجناسها وهي اوائل الملموسات ووسم
الفصل بالتنبيه لانه احال بيان ذلك على الاستقراء واعتبار
احوالها المدركة بالحس والتجربة فقوله الاجسام التي قبلنا
اي العنصريات وقوله نجد فيها اي ندرك بالاعتبار و
الاستقراء وقوله قوى مهيئة نحو الفعل فالقوى قد مرانها مبادي
التغيرات وهي بحسب ماهياتها قد تكون صورا وقد تكون كيفيات
والمراد ههنا الكيفيات وتهيئها نحو الفعل هي ان يجعل موضوعاتها
معدة للفعل فان الفاعل بها موضوعاتها فالقوة المهيئة نحو
الفعل كيفية يصير بها موضوعها معدا للتاثير في شيء آخر فهي
مبدء للتغيير والحرارة والبرودة كيفيتان ملموستان وقالت
القدماء في تعريفهما ان الحرارة كيفية من شانها احداث الخفة
والتخلخل وجمع المتجانسات وتفريق المختلفات اي من المركبات
دون البسائط والبرودة كيفية من شانها ان تفعل مقابلات
هذه الافعال وذهب الشيخ في الشفاء وغيره من الكتب ان
المحسوسات لا يجوز ان تعرف بالاقوال الشارحة لان تعريفاتها
لا يمكن الا ان تشتمل الا على اضافات واعتبارات لازمة لها لا
يدل شيء منها على ماهياتها بالحقيقة فهي لا تفيد في تعريفها

مايفيد

والقوة المهيئة نحو الانفعال كيفية يصير بها موضوعها معدا للتاثر عن شيء آخر فهي مبدء للتغير

مايفيد الاحساس بها وذلك هو الحق واما اللذع فقد عرفه الشيخ
في القانون بانه كيفية نفاذة جدا لطيفة تحدث في الاتصال تفرقا
كثير العدد متقارب الوضع صغير المقدار فلا يحس كل واحد
بانفراده ويحس بالجملة كالوجع الواحد واما التخدير فقال هو
تبريد للعضو بحيث يصير جوهر الروح الحاملة قوة الحس
والحركة اليه باردا في مزاجه غليظا في جوهره فلا تستعملها
القوى النفسانية ويجعل مزاج العضو كذلك فلا يقبل العضو
تاثير القوى النفسانية وظاهر ان هذه الكيفيات فعلية وان
اللذع يفعل ما يفعل بفرط الحرارة المقتضية للنفوذ واللطف
وان التخدير يفعل ما يفعل بفرط البرودة المقتضية لجمود الروح
فهما تابعان للحرارة والبرودة وانما خصهما بالذكر لانهما ابلغ
الكيفيات المنتمية الى الحرارة والبرودة في بابهما ليقاس سائر
ما يشبههما عليهما واما الطعوم فقد قيل انها تسعة هي
الحلاوة والدسومة والحموضة والملوحة والحرافة والمرارة
والعفوصة والقبض والتفاهة وانما تحدث من تاثير الحار
والبارد والمتوسط بينهما في الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما
بحسب الازدواجات الممكنة بينها على ما هو المشهور في كتب
الطب واما الروايح فكثيرة بحيث لا يرجى حصرها ولذلك لم
يتعرض لها لكنهما جميعا فعليتان لانفعال مشعري الذوق والشم

عنهما والتامل في طبايع الممتزجات تحقق استناد الجميع الى الكيفيات
الاول وانما قال الشيخ ومثل طعوم وروايح كثيرة ولم يقل
ومثل الطعوم والروايح لان التفاهه من الطعوم لا يحس بتاثيرها
في الذوق وقيد الروايح بالكثرة لانها غير منحصرة قوله وقوى
مهياة نحو الانفعال السريع والبطيء مثل الرطوبة واليبوسة
واللين والصلابة واللزوجة والهشاشة والسلاسة قسم الانفعال
الى السريع والبطيء لئلا تشكك في الصلابة وما شاكلها في اسنادها
الى الانفعال لانها ليست مما لا ينفعل موضوعه بل هي مما ينفعل
بطيئا والرطوبة قد فسرها الشيخ بانها كيفية تقتضي سهولة
التفرق والاتصال والتشكل واليبوسة بما يقابلها وليس ذلك
تعريفا لها لانه لو اراد التعريف لذكرا ولا تعريف الحرارة والبرودة
بل السبب فيه ان الجمهور يفسرون الرطوبة بالبلة ولذلك لا
يطلقون الرطب على الهواء ويطلقونه على الماء ويكون اليبوسة
بحسب ذلك هي الجفاف وقد طال البحث بين اهل العلم فيه وذكر
الشيخ في الشفاء ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر
الجسم كما ان الانتقاع هي الغريبة النافذة الى باطنه والجفاف عدم البلة
فيما من شانه ان يبتل ولم يذكر البلة والجفاف في هذا الموضع لانه
لا يريد ههنا ان يتعرض للبحث ولذلك يامر بالتامل ولا يشتغل
بايراد البيانات القياسية والمناقضات الاعتبارية واما اللين

محصورة
مهيئة

فقال

فقال انه كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها
قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا ولا يتفرق بسهولة
وانما يكون قبوله الغمز من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
ما يقابلها وقال الفاضل الشارح قيل اللين ما ينغمز تحت الاصبع
مثلا فهناك امور ثلاثة احدها الحركة والثاني الشكل والثالث
استعداد قبول الانغماز وليس اللين الا الاخير وكذلك قيل
الصلب هو الذي لا ينغمز وهناك ايضا امور ثلث الاول عدم
الانغماز والثاني بقاء الشكل والثالث المقاومة وليس الصلابة
هي المقاومة لان الهواء المنفوخ في الزق يقاوم وليس بصلب
فاذن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال ورجع
حاصل البحث الى ان اللين والصلابة كيفيتان يكون الجسم بهما مستعدا
للانفعال وعدمه عن المشكل الحاصر وهذا هو الذي ذكره الشيخ
في تفسير الرطوبة واليبس فاذن لا فرق بينهما بحسب تفسيره
واقول الرطوبة واليبوسة تنسبان من حيث الماهية الى الكيفيات
الملموسة والصلابة واللين لا تنسبان الى المحسوسات بل الى
الكيفيات الاستعدادية والاستعدادات لا تكون محسوسة من
حيث هي استعدادات والشيخ انما ذكر اثارهما في تفسيرهما ليتعقل
ماهيتهما عند تصورهما جميعا واما الرطوبة واليبوسة فما عرفهما
لكونهما محسوستين بل ذكر معاني الفاظهما لئلا يقع الاشتباه بينهما

بل فرط المصنف على عدم الانغمار وهو اخذه لغطيه

من شكل الحاصر بل الآن ما في النسبة الى الظاهر لا له بحر

وبين ما يجري مجراهما وقد صرح في الشفاء بان الرطوبة ليست
هي سهولة التشكل لانها غير اضافيه وسهولة التشكل اضافيه
وانها انما يفسر بها على ضرب من التجوز وايض اسم الشئ الذي
يتركب مفهومه لا يطلق على بعض اجزاء مفهومه اطلاق الاسم
على المسمى وا ستعداد الانغمار مع وجود القوام غير السيال
وعدم التفرق بسهولة غير ا ستعداد قبول التفرق والاتصال
بسهولة فمعنى اللين عند الشيخ ليس هو معنى الرطوبة على ما
ذكره هذا الفاضل واما اللزوجة فعلى ما ذكره الشيخ كيفية تقتضي
سهولة التشكل مع عسر التفريق والشئ بها ممتد متصلا
ويحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل
والسلاسة والهشاشة اسمان لما يقابلها فظاهر ان هذه
الاربعة تنتمي الى الرطوبة واليبوسة وهما تقيضيان كون الشئ
معدا نحو انفعال ما قوله ثم اذا فتشت واجدت التامل وجدتها
قد تعرى عن جميع القوى الفعالة الا الحرارة والبرودة و
المتوسط الذي يستبرد بالقياس الى الحار ويستسخن بالقياس
الى البارد واعني بهذا انك تجد في كل باب منها اذا اعتبرته
ان جسما يوجد عديما لجنسه مثلا يكون ولا لون فيه ولا
رايحة ولا طعم او وجدته منتميا الى الحرارة والبرودة مثل
اللذع او التخدير وكذلك الحال في الهيات المعدة للانفعال

فان

فان التفتيش يلزم اجسام العالم التي تلينا رطوبة او يبوسة لانها
اما ان يسهل تفرقها واتصالها وتشكلها وتركها للتشكل من غير
ممانعة فيكون رطبة او تصعب فيكون يابسة واما الذي لا يمكن فيها
ذلك اصلا فكغيرها من الاجسام واما سائر ما يشبه ذلك فقد
يعرى عنه جسم او ينتهي اليها من انماء اللين والصلابة واللزوجة
والـ[illegible]ـاشة وغير ذلك الاجسام العنصرية قد تخلو عن
الكيفيات المبصرة والمسموعة والمشمومة والمذوقة والسبب
في ذلك ان احساس الحواس الاربعة بهذه المحسوسات انما
يكون بتوسط جسم ما كالهواء والماء ولا يمكن ان يتوسط
المتوسط بين نفسه وغيره فاذن كل واحدة من هذه الحواس
لا تدرك المتوسط الذي يتوسطها بل تجده خاليا عما تدركه
هي وتلك الاجسام لا تخلو عن اللمس فلذلك سميت الملموسات
باوائل المحسوسات ثم التامل والاستقراء يقتضيان انها لا تخلو
عن جنسين من الملموسات احدهما جنس الحرارة والبرودة
وما يتوسطهما وهو الفعلي والثاني جنس الرطوبة واليبوسة
وما يتوسطهما وهو الانفعالي والباقية اما ان تخلو هذه
الاجسام عنها واما ان ينتهي عند الاعتبار الى هذين الجنسين
فلذلك سميت هذه الكيفيات اوائل الملموسات وهي التي بها
تتفاعل الاجسام العنصرية وتنفعل بعضها عن بعض فيتولد

جـ ٣

[illegible]

الملموسة لانها لا تحتاج الى متوسط والحيوان
قد يخلو الحيوان عن تلك الاشياء ولا يخلو عن ح

منها المركبات والفاظ الكتاب ظاهرة والمراد من قوله اما الذى
لا يمكن فيها ذلك اصلا هو الفلكيات تنبيه فالجسم البالغ فى
الحرارة بطبعه هو النار والبالغ فى البرودة بطبعه هو الماء والبالغ
فى الميعان هو الهواء والبالغ فى الجمود هو الارض اراد ان يشير
الى ان العناصر اربعة ويعيّنها ولما كان لها بعد كونها اجساما
طبيعية اعتبارات منها انها استقصّات المركبات ومنها انها
اركان يحصل بنضدها عالم الكون والفساد فبالاعتبار الاول
يبحث عن احوالها بحسب ما يجرى بينها من الفعل والانفعال اللذين بهما
سبب التركيب ويستدل بذلك على عدّتها وبالاعتبار الثانى
يبحث عن احوالها بحسب امكنتها المترتبة وما يجرى مجريها و
يستدل بذلك عليها ايض وهذا الفصل يشتمل على الاستدلال
بالاعتبار الاول وقد حاذى فى ذلك كلام الفاضل ابى نصر الفارابى
فانه قال فى مختصر له يعرف بعيون المسائل بهذه العبارة والجسم
الشديد الحرارة بطبعه هو النار والشديد البرودة بطبعه
هو الماء والجارى هو الهواء والشديد الانعقاد هو الارض
فنقول فى تقريره قد ظهر مما مر ان كل واحد من هذه الاجسام
لا يخلوا عن كيفيتين احديهما فعلية والاخرى انفعالية وبيان الحصر
بانتساب الكيفيات لبعض هذه الاجسام صعبا كالحرارة للهواء
واليبوسة للنار الاربعة اليها بحسب الازدواجات الممكنة

مشهور

مشهور لكن لما كان اثبات بعض تلك لبعض هذه الاجسام صعبا
كالحرارة للهواء واليبوسة للنار على ما صرح به الشيخ في الشفاء
وكان المؤثر عنده في هذا الموضع بناء الكلام على المشاهدة
والاحكام التي لا تندفع لا على التعمق في البحث اقتصر على الاستدلال الكيفيات ٥
بما لا شبهة فيه من هذه الكيفيات واذا وجد الفعليتين في الجسمين
اللذين هما اشد تعاديا من الجميع اعني النار والماء اظهر والانفعاليتين
في الباقيين اظهر بينها باسناد كل واحدة من هذه اليها وبدء
بالنار فنبه بقوله البالغ في الحرارة على كون الحرارة كيفية تشتد
وتضعف لا صورة تقوم بجوهرها الذي لا يختلف واشار بقوله
بطبعه الى مصدر تلك الحرارة اعني الصورة النوعية واورد القضية
في صيغة تدل على مساوات طرفيها ليعلم ان هذا القول مميز للنار
عما سواها ومعرف لماهيتها وكذلك في الثلاثة الاخرى وانما عبر
عن الرطوبة واليبوسة بالسيلان والجمود لوقوع التنازع في مفهوم
الاوليين دون الاخريين مع ان المراد عنده واحد قال الفاضل
الشارح وانما قال بطبعه في النار والماء لا في الهواء والارض لان
من الناس من ذهب الى ان صورة النار والماء هي الحرارة و
البرودة ولم يذهب ذاهب الى ان صورة الهواء والارض هي الرطوبة
واليبوسة فازال ذلك الاشتباه به ولم يحتج اليه هنا قال وانما
اختار هذا الترتيب لانه اراد تقديم الكيفيتين الفعليتين وتقديم على الانفعاليتين ٥

الاشرف من كل جنس على الاخس قال وهذه الاحكام ليس مما لا
اختلاف فيه فان بعض المتقدمين ذهبوا الى ان النار البسيطة
فى حيزها لا يكون فى غاية الحرارة ورد عليهم الشيخ بان وجود القوة
المسخنة والمادة القابلة لها وعدم الموانع حاصلة ثم فالسخونة
الشديدة موجودة واما برودة الماء فقد ذهب قوم كثير منهم
الشيخ ابو البركات من المتاخرين الى ان الارض ابرد من الماء
لانها اكثف وان كان الاحساس به اشد ... بيعين فان كان
هو البلة فالمايع هو الماء لا غير وان كان هو سهولة التشكل
فالمايع هو الثلاثة غير الارض والنار اولى به من الكل لان
الاسخن الطف وارق قواما وليست سهولة التشكل الا لرقة
القوام واللطافة واقول ان الشيخ يروم البناء على الوجدان
كما مر ولا شك ان احر الاجرام فى النظر الاول هو النار وابردها
هو الماء واشدها ميعانا هو الهواء ولم ينازعه فى ذلك منازعه
الا القياس او استدلال وذلك باب اخر اعرض عنه ههنا
واطنب القول فيه فى الشفاء قوله والهواء بالقياس الى الماء
حار لطيف يتشبه به الماء اذا سخن وتلطف لما فرغ من تعريف
العناصر بالكيفيات الظاهرة وتعينها اراد بيان اتصافها بالكيفيات
الخفية ايضا وهى ثلثة حرارة الهواء وبرودة الارض ويبوسة
النار واما رطوبة الماء فظاهرة كبرودتها وراعى الترتيب المذكور

فابتدء

الاحساس ببرودة الماء لفرط وصوله
الى المسام والتصاقه بالاعضاء اشد كما
ان النار ... من النحاس المذاب مع ان م

٢٩٧

فابتدء لذلك بحرارة الهوآء وانما قال والهوآء بالقياس الى الماء
حار ولم يقل انه حار مطلقا لانه بالقياس الى النار ليس بحار اذ كان
البالغ في الحرارة هو النار ولم يمكن ان يقول بالقياس الى الارض
لانه لم يبين بعد كيفيتها الفعلية واستدل على حرارة الهوآء
بان الماء يتشبه به اذا سخن وتلطف اى يتحلل وتشبه به بتجزء
وتصاعده في جزء لا يحكم بانه هوا لان ذلك لا يكون تشبها والبخار
هو اجزاء صغار مايية محتلطة بالهوآء ووجه الاستدلال ان
الحرارة تقتضي الخفة واللطافة والبرودة تقتضي الثقل والكثافة
للتجربة فما هو اسخن فهو اخف والطف وما هو ابرد فهو اثقل و
اكثف ولو لم يكن الهوآء اسخن من الماء لم يكن اخف والطف منه
لكنه اخف والطف فهو اسخن قوله والارض اذا خليت وطباعها
ولم يسخن بعلة بردت وهذا استدلال على برودة الارض
وهو ظاهر والعلة المسخنة هي اشعه العلويات المسخنات السفليه
كالرياح الحارة وغيرها قوله واذا خمدت النار وفارقتها
سخونتها تكون منها اجسام صلبة ارضية تقذفها السحاب
الصاعق يريد اثبات يبوسة النار واستدل عليها بالصاعقة
فانها على ما قال ههنا يتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة
وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها متكاثفة وفيه نظر
لانه ايضا قد قال في بعض اقواله انها تتولد من الادخنة والابخرة

المتصاعدة عن الارض المحتبسة فی السحاب والدخان هو
المتحلل اليابس من الارض كما ان البخار هو المتحلل الرطب
وهو اجزاء ارضية صغار اكتسبت حرارة فتصاعدت لاجلها و
خالطت الهوآء وهذا اظهر قوليه فی الصاعقة وايده الفاضل
الشارح بان الصواعق علی ما حكی الشيخ تشبه الحديد تارة
والنحاس تارة والحجر تارة فلو كانت مادتها النار لما اختلفت
هذا الاختلاف بل كانت مادتها الادخنة والابخرة الشبيهة
بمواد هذه الاجسام فی معادنها قوله فهذه الاربعة مختلفة
الصور ولذلك لا تستقر النار حيث تستقر فيه الهوآء ولا الماء
حيث تستقر فيه الهوآء ولا الهوآء حيث تستقر فيه الماء لما بين
كيفيات هذه الاجسام انتج منها تباين صورها فان البسيط
لا يصدر عنه الا شیء واحد واختلاف الاثار يدل علی تباين
مصادرها ثم ارشد الی تاكيدها بحجة اخری فاسند اقتضاءها
للامكنة المتخالفة علی ما يشاهد الی اختلاف الصور وهو مثبتة
هذا الاختلاف فی نفس الامر لكن لما كان اختلاف الامكنة واضحا
واختلاف الصور غير واضح كان طريق الاستدلال به علی ذلك
واضحا وانما اثبت اقتضاءها للامكنة المتخالفة باختلاف ميولها
الطبيعية لان الاستدلال به علی ما مر اوضح الاستدلالات
علی اختلاف الامكنة والمزاوجات بين العناصر المتجاورة تكون ستة

لكن

لكن الشيخ اقتصر منها على ثلاثة هي صعود النار من حيز الهواء و
نزول الماء منه وصعود الهواء من حيز الماء وبقي هبوط الارض
من [illegible] الماء فصعود الماء من حيز الارض وهما ايضا ظاهران
وهبوط [illegible] من حيز النار وهو خفي قوله وذلك في الاطراف
اظهر الميل الطبيعي يزداد شدة باذدياد الجسم الى مكانه الطبيعي
قربا وذلك لان المعاوق مع ذلك ينتقص حجما فينتقص معاوقه
فلذلك [illegible] الامكنة الطبيعية والهرب عن الغريبة في
الاطراف اظهر تنبيه من ظن ان الهواء يطفو فوق الماء
لضغط ثقل الماء اياه مجتمعا تحته مقلا له لا بطبعه كذب لان
الاكبر يكون اقوى حركة واسرع طفوا والقسري يكون بالضد
من هذا وكذلك الحال في الحركات الاخر لما كانت الحجة الاخيرة
في الفصل المقدم المشتملة على الاستدلال باختلاف الامكنة
على تباين الصور مبنية على اختلاف الميول الطبيعية وذلك
لم يتبين الا في جزئيات العناصر دون كلياتها وكان من المحتمل
ان يقال جزئيات العناصر لا تميل الى امكنة الكليات بالطبع
بل بالقسر اما بجذب مما يتحرك اليها او بدفع مما يتحرك منها كان
من الواجب ابطال هذا الاحتمال والذي يبطله ان الحركة الطبيعية
للجسم الكبير يكون اسرع منها للصغير والقسرية بخلافها وذلك
لان الاكبر اقوى طبعا فهو اشد ميلا واقل مطاوعة للقاسر

والوجود يشهد بان الكبيرة من اجزاء العناصر يتحرك الى امكنتها
اسرع فهي اذن انما يتحرك بالطبع لا بالقسر والشيخ خص ساند بان
الطافي في العناصر ليس طفوه لضغط ما تحته اياه مجتمعا لحمله
اياه لان قوما ذهبوا الى ان العناصر كلها طالبة لمركز العالم لكن
الاثقل يسبق الاخف فيضغطه ويدفعه الى فوق ولذلك
يطفو الاخف فوقه واحتجاجه عليهم متضمن ابطال جميع الاحتمالات
المذكورة ولما كان بيانه خاصا بالهواء والماء اشار الى الباقية
بقوله وكذلك في الحركات الاخر تنبيه قد يبرد الاناء بالجمد
فيركبه ندى من الهواء كلما انقطع مد الى اى حد شئت ولا يكون
ليس الا في موضع الرشح ولا يكون عن الماء الحار وهو الطف و
اقبل للرشح فهو اذن هواء استحال ماء وكذلك قد يكون صحو في
قلل الجبال فيضرب البرد هواها فيجمد سحابا لم ينسق اليها من موضع
اخر ولا انعقد من بخار متصعد ثم ذلك السحاب يهبط ثلجا ثم يصحى
يريد اثبات الكون والفساد في العناصر والاستدلال به على
اشتراكها في الهيولى فنقول تغيرات الاجسام بصورها لا تقع في
زمان لان الصورة لا تشتد ولا تضعف بل تقع في آن ويسمى فسادا
وكونا كما مر وتغيراتها بكيفياتها تقع في زمان لانها تشتد وتضعف
ويسمى استحالة والفساد والكون انما يقع بين جسمين يفسد
احدهما ويكون الاخر ولما كانت العناصر اربعة وكان من الممكن

ان

ان يعرض هذا التغير بين كل واحد منها وكل واحد من الثلثة الباقية
كانت انواع الكون والفساد اثنى عشر الحاصل من ضرب الاربعة
في الثلاثة لكن الواقع اولا هو ما يكون من عنصرين متجاورين
لا على سبيل الطفرة فان الاطراف لا تتكون من الاطراف الا بعد
تكونها اوساطا اعنى لا يتكون الهواء من الارض الا بعد تكونها
ماء وحينئذ يكون ذلك التكون بالحقيقة متكررا من العناصر
المتجاورة فيقع [illegible] ثلث ازدواجات احدها بين النار والهواء
والثانى بين الهواء والماء والثالث بين الماء والارض ويشتمل
كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد فاذن
الانواع الاولى ستة وهى بسائط واربعة من الباقية مركبة من
بسيطين وهى تكون الهواء من الارض وتكون الماء من النار
وعكساهما واثنان مركبان من ثلاث بسائط وهما تكون الارض
من النار وعكسه فالشيخ بدء بالازدواج الذى بين الهواء
والماء لان الكون والفساد بينهما اظهر من الباقية وهو كما
ذكرنا يشتمل على نوعين احدهما تكون الهواء من الماء والثانى
عكسه وكان الاول مشهودا لكثرة المشاهدة فان انفصال الابخرة
عن الاجسام الرطبة عند تاثير الحرارة فيها وانتقاصها بسبب
ذلك ظاهر فان قيل البخار يشتمل على اجزاء مائية قلنا نعم وعلى
اجزاء هوائية ايضا لم يكن فيه لان الهواء لا تستقر في الماء بل حدثت

منها ح

وانفصلت بالغليان وغيره فلشهرة هذا النوع لم يذكره الشيخ وايضا
ثبوت نوع واحد من النوعين المتعاكسين يكفي في بان تكون الهيولي
مشتركة وهو يدل على جواز وجود النوع الآخر فان للـ... [illegible]
من هذا الازدواج على نوع واحد وهو بيان تكون الهواء ماء
فاستشهد عليه بشيئين احدهما الندى الحادث على ظاهر الاناء
اذا برد بالجمد واشار اليه بقوله قد يبرد الاناء بالجمد فيركبه ندى
من الهواء وذلك لان الندى الذي يوجد هناك اما ان يتكون
من الهواء وهو المطلوب واما ان لا يتكون منه بل اما ان يجتمع من الهواء
المطيف به على ما ذهب اليه منكر والكون والفساد بين الهواء
اطاف به ای الم به وقاربه ٢
والماء كالشيخ ابي البركات وغيره او يترشح مما في داخل والاول
باطل لان الهواء المطيف بالاناء لا يمكن ان يشتمل على اجزاء كثيرة
من الماء وخصوصا في الصيف فان الاجزاء المائية ان كانت باقية
فقد تتصاعد جدا لفرط حرارة هوائه ولا تبقى مجاورة للاناء وعلى
تقدير بقائها هناك يلزم احد ثلثة اشياء اما نفاد تلك الاجزاء
اذا تواتر حدوث الندى بعد تنحيته من الاناء مرة بعد اخرى
فينقطع حصوله على الاناء مع كون الاناء بحاله الاولى واما
تناقصها فيكون حصوله كل مرة انقص مما كان قبلها واما تراخي
ازمنة حصولها فيكون بين كل حصولين زمان اطول مما بين حصولين
قبلهما وذلك على تقدير ان يجتمع الاجزاء التي يكون في هواء بعد

من

من الاناء اليه مع ان ذلك بعيد جدًا لان تلك الاجزاء الصغيرة مع
جذب حرارة الهواء اياها لا تتمكن من خرق حجم كثير من الهواء
ولكن الوجود يخالف جميع ذلك لانا نرى حدوث ذلك الندى
مرة بعد اخرى على وتيرة واحدة بشرط ان ينحى من الاناء ما حدث
عليه ويكون الاناء على حاله من البرد واشار الشيخ الى ذلك
فقوله كلما لفظته مد الى اى حد شئت وقيل على ذلك ان كانت
برودة الماء مقتضية لفساد الهواء المحيط بالاناء فوجب ان يصير
كل ذلك الهواء ماءً ولا محالة تسيل الماء حينئذ ويتصل به
هوا آخر ويصير ايضا ماء الى ان يجرى الماء جريانا صالحا واذ
ليس كذلك فعلم انه حدث من اجزاء مائية قليلة المدد واجيب
عنه بان جرم الاناء لصلابته لا يتكيف بالكيفيات الغريبة سريعا
وعند التكيف يحفظ الكيفية بطيأ فاذا الح عليه القوة المكيفة
اشتد تكيفه بها فوق ما يشتد تكيف غيره ولذلك ربما يوجد
الاوانى الرصاصية المشتملة على المايعات الحارة اسخن من تلك
المايعات فالاناء المذكور لشدة تبرده يفسد الهواء المطيفة
والماء لسرعة تكيفه بالكيفيات الغريبة يحيل الهواء المطيف
ظاهره عن برودته الشديدة سريعا فلا يفسد الهواء ما دام
على سطح الاناء اما اذا انحى منه واتصل الهواء بالسطح عاد الى
افساده والثانى وهو ان يقال الندى يترشح مما فى داخل الاناء

بحر الاناء

وهوايض باطل لوجوه احدها ان الندى قد يوجد من غير ان يكون
فيه ما ابل بسبب وجود الجمد الذى لم يتحلل بعد والثانى ان ذلك
يقتضى ان لا يوجد الندى الا فى موضع الوشح لكن الندى الحكم له
لا يوجد الا فى موضع الوشح مطابقا للوجود فانه يوجد فوق ذلك
الموضع واشار الشيخ الى هذا الوجه بقوله ولا يكون ليس الا فى
موضع الوشح فدل قوله على انه لم يمنع وجود الندى عن الوشح
بل منع اختصاصه بكونه من الوشح فان هذه الصيغة تفيد هذه
الفائدة والثالث ان الماء اذا كان حارا وجب ان يوجد الوشح ايض
بل ينبغى ان يكون الوشح اكثر لان الحار الطف واقبل للوشح لرقة
قوامه وليس كذلك واشار الى ذلك ايض بقوله ولا يكون ذلك
عن الماء الحار وهو الطف واقبل للوشح ولما ابطل الوجهين
صرح بالنتيجة وقال فهو اذن هواء استحال ماء والاستشهاد
الثانى بالسحاب المتولد فى قلل الجبال دفعة من صحو الهواء لا من
انسياق السحاب الى ذلك الموضع من موضع اخر ولا من انعقاد
بخار صعد اليه ثم ينزل ذلك السحاب ثلجا بحيث يعود الصحو ثم تولد
مرة اخرى وهو المراد بقوله وكذلك قد يكون صحو فى قلل الجبال
فيضرب الصر هواها الى قوله ثم يعود ويريد بالصر البرد الشديد
وهو فى اللغة على ما قال صاحب الصحاح برد يضرب النبات
والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك بجبال طبرستان وطوس وغيرهما

يزول

وقد